الصين والبرنامج النووي الإيراني
١٩٨٥ـ٢٠١٠
دراسة تاريخية

م.د. محمد سالم احمد الكواز
مركز الدراسات الإقليميةـ جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٤/١/٢٣ ..... تاريخ قبول النشر: ٢٠١٤/٤/١٠

ملخص البحث:

إن الطموحات الإيرانية في تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية، كانت محط إهتمام الدول التي تمتلك الخبرات الفنية والتقنية في المجال النووي، وكانت الصين واحدة من تلك الدول التي أدت دوراً كبيراً في مجال تعاونها النووي السلمي مع إيران في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ومع تصاعد التحديات الإيرانية للغرب بشأن أزمة الملف النووي الإيراني طوال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أبدت الصين موقفاً تجاهها مؤكدة فيه إصرارها على التفضيل بحلها عِبر التفاوض والحوار الدبلوماسي، تجنباً لوقوع أي نزاع عسكري تتعرض له إيران، وذلك بحكم مصالح الصين الاقتصادية وكذلك مصالحها في مجال الطاقة النفطية والغاز الطبيعي مع المنطقة وبخاصة مع إيران.

China and Iran's Nuclear Program
A Historical Study

Lect. Dr. Mohammd S. Al-kawaz
Regional Studies Center/ Mosul University

Abstract:

Ambitions of Iran in developing technology of nuclear energy had attracted the states attention of the states which have technical experts in the nuclear field. China was one of these states which played a big role in its peaceful nuclear cooperation with Iran during 1980's,1990's .

With the increase of challenges between Iran and the West regarding crisis of Iran's nuclear program during the first decade of 21st century, China presented its position insisting on a solution of that crisis by negotiating and diplomatic dialogue in order to avoid any military dispute which might face Iran. This is due to the economic interests of China as well as its interests in the field of oil and natural gas with the region and Iran in particular.

المقدمة:ـ

أهداف البحث وأهميته:ـ

تُعّد الصين واحدة من الدول الرئيسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى جانب روسيا الإتحادية، التي أقامت شراكة كبيرة مع إيران من أجل تطوير التكنولوجيا النووية الإيرانية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، ولا سيما أن المسؤولين الإيرانيين كان لهم إهتمام كبير في مجال تطوير البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما جعل دعم الصين في هذا المجال ثميناً بالنسبة إلى إيران.

إذ تميزت علاقات التعاون النووي بين البلدين منذ عام١٩٨٥ بأنها سرية وأميط اللثام عنها قرابة ستة أعوام، إذ أن جميع صفقات وإتفاقيات الطاقة النووية في المجال السلمي كانت تتم في مركز أصفهان للبحوث النووية، الذي لم تعلن عنه إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى مطلع التسعينات، وخلال المدة ١٩٩١–١٩٩٨وبالرغم من الضغوط الأمريكية على الصين لوقف دعمها وتعاونها النووي مع إيران، قدمت مساعدات نووية كبيرة لإيران من خلال عقد العديد من إتفاقيات التعاون، التي إستمرت طوال تصاعد الأزمة النووية بين طهران وواشنطن إبتداءَ من الاعوام٢٠٠٢ –٢٠٠٤، مكتفية بأن لإيران حق شرعي في تطوير بنية الطاقة النووية، طالما أنها تعمل على حيازة تكنولوجيا نووية سلمية، وهذا ما تبين من خلال معارضتها للغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن فرض عقوبات إقتصادية ضد إيران بعد إحالة الملف النووي إلى مجلس

الأمن الدولي في نهاية عام٢٠٠٥، وإستهجانها لقراراته حول العقوبات الأممية التي أصدرها للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠ .

مشكلة البحث:ـ

ومن حيث مشكلة البحث فإنها تتمحور في السلوك الصيني تجاه أزمة الملف النووي الإيراني وكيفية التعامل في سياسة واحدة تجاه قضايا الانتشار النووي، فقد اتى هذا البحث ليجيب عن ماهية وسائل تعاون الصين مع إيران في المجال النووي وكيفية تعاملها مع الأزمة النووية الإيرانية. فهي لم تتعامل وفق تزويد إيران بأسلحة نووية، بل التعاون والدعم من اجل تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية ودورة الوقود النووي الإيراني لأغراض مدنية، إذ أن دفاعها عن برنامج إيران النووي بغية تطوير المصالح والشراكة الاقتصادية مع إيران وتوسيعها، وقد تجسد ذلك في تأكيداتها المتواصلة على عدم حرمان إيران من حقها المشروع في عملية تخصيب اليورانيوم، طالما أن الأخيرة لن تستخدم تقنيتها النووية لأغراض عسكرية تهدد به الأمن والسلام العالمي، وهذا ما بّرز المشكلة من ناحية الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في اتهامها للصين بالوقوف إلى جانب إيران وبخاصة في ظل تصلب وتعنت الأخيرة في موقفها وتحديها للغرب بعدم الإذعان والالتزام بالقرارات والمعاهدات الدولية الخاصة بالانتشار النووي .

فرضية البحث:

أما فرضية البحث، فهي تدور في مدى إمكانية الصين في مساعيها وبشفافية للتخفيف من حدة تصاعد الخلاف بين إيران والغرب من اجل التوصل إلى صيغة توافق، من أجل استبعاد أية مواجهة عسكرية قد تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغرب ضد إيران لما قد يسببه ذلك من مضار بالمصالح الصينية والأمريكية والأوروبية في منطقة الخليج العربي بصورة عامة في مجال الطاقة حصراً، فضلاً عن مجالات أخرى غير نفطية تتعلق بالجانبين التجاري والاقتصادي.

وللإحاطة بالموضوع قدر المستطاع، تم تقسيم البحث إلى مبحثين الأول أستعرضنا فيه مسار التعاون النووي بين الصين وإيران في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أما المبحث الثاني، تطرقنا فيه إلى محددات ودوافع موقف الصين من تطورات الأزمة النووية الإيرانية، ولا سيما بعد إحالة الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي عام٢٠٠٥، ومن ثمة العقوبات التي أصدرها خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

المبحث الأول:ـ
مسار تعاون الصين مع إيران في المجال النووي ١٩٨٥ـ١٩٩٨

منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين التقت الطموحات الإيرانية لتطـــوير تكنولوجيـــا الطاقة النووية مع التطلعات الإقتصادية للصين نحو العالم، من أجل تحقيق مكاسب توسعية وبخاصة في منطقة الخليج العربي الستراتيجية والحيوية الغنية بمصادر الطاقة وبضمنها إيران التي أضحت الشريك الأكبر لعلاقاتها مع الصين في مجال التعاون الإقتصادي بعامة والمجال النووي بخاصـــة، الذي هو محور هذه الدراسة التي نستعرض فيها مسيرة تعاون البلدين في ذلك .

أولاً: التعاون في الثمانينات:ـ

انضمت الصين منذ كانون الثاني/يناير١٩٨٤إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق قانون منع الإنتشار النووي العالمي غير السلمي، وفي منتصف العام نفسه افتتحت إيران مركزاً للبحوث النووية في مدينة أصفهان، الذي كان قد أنشئ في الأصل وبمساعدة فرنسية منذ عهد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي، لإجراء البحوث في المفاعل النووية، ودورة الوقود النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وإعادة المعالجة الكيماوية لليورانيوم المستنفذ واستخراج البلوتونيوم، وقد أطلقت عليه فيما بعد اسم مركز أصفهان للمفاعل النووية، إذ كان بناءه سرياً، ولم تعلن عنه حكومة طهران كمنشأة نووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى مطلع التسعينات من القرن العشرين [١] إذ يتبع هذا المركز من الناحية الإدارية جامعة أصفهان، وهو بنظر الكثير من المهتمين بالبرنامج النووي الإيراني العصب الأساس لبرنامج الأسلحة النووية الإيرانية [٢].

فبالنسبة لإيران، وفي الأخذ بنظر الاعتبار للعزلة التي كانت تعانيها منذ نجاح الثورة الإيرانية عام١٩٧٩، فضلاً عن الموقف السلبي الذي اتخذه المجتمع الدولي ضد إيران على خلفية أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران في العام نفسه، جعل من إيران سوق عمل للصين التي أصبحت المجهز لإيران ليس بالأسلحة التقليدية إبان الحرب العراقية الإيرانية١٩٨٠–١٩٨٨ وحسب، بل في مجال تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية أيضاً[٣].

فقد قدمت الصين خلال المدة ١٩٨٥–١٩٩٨مساعدة كبيرة للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي جعل من الصين الشريك الرئيس لإيران في هذا المجال، وكان السبيل الذي تبنته إيـــران فـــي سعيها لتجاوز القيود الأمريكية المفروض على سوقها في مجال تجارة الأسلحة التقليديـــة مـــن دول العالم [٤].

وفي هذا السياق كانت الصين قد ساعدت إيران في توسيع مركز أصفهان للتقنيات النووية، وفي تجهيز المركز بمفاعل نووي صغير للبحوث النووية[٥] أي أن معظم تلك المساعدات الصينية

كانت تحصل في مركز البحوث النووية بأصفهان، بدلالة انه في عام١٩٨٥ وتحديداً في حزيران/يونيو وأثناء زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبرها هاشمي رافسنجاني إلى بكين، تم التوصل إلى توقيع بروتوكول سري أُطلق عليه مذكرة تفاهم وإتفاق للتعاون في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية بين البلدين، إذا تعهدت بموجبه الصين بضمان تدريب مهندسين وفنين إيرانيين، بالإضافة إلى تبادل المعرفة المتعلقة بتصميم وبناء المنشآت النووية، وبخاصة تلك المزمع إستخدامها في مجال تخصيب اليورانيوم(٦) .

وقد عُدّت تلك الإتفاقية مؤشراً على بداية إثني عشر عام من التعاون النووي وعلى نطاق كبير، إذ إن إيران كانت تسعى إلى محاولة إعادة تفعيل برنامجها النووي ولكنها لم تُحرز تقدماً كبيراً، وكان أحد الأسباب الرئيسة في ذلك الحرب الدائرة بين العراق وإيران في ثمانينات القرن العشرين، إذ تمكن سلاح الجوي العراقي أثناء طلعاته المكثفة في عام١٩٨٣من قصف مواقع حيوية إيرانية وبضمنها مواقع نووية، وهذا ما كان ينسجم مع تطلعات الصين التي كانت لا تزال حينها في بداية مراحل الإصلاح الإقتصادي، وتطمح إلى اكتناز الفرص لكسب المنافع التجارية من قدراتها النووية والعسكرية الكبيرة، ولا سيما أن إلتزام بكين بالعمل على مساعدة إيران في برنامجها النووي كان أيضاً بمثابة عامل مهم في الدفع إلى الأمام بعلاقات الدولتين خلال المدة المذكورة آنفاً، فإيران وانسجاماً مع فكر المسؤولين في الحكومة الإيرانية، كانت تأمل في إمكانية إقناع الصين بالعمل ضمن جهود مشتركة لتقويض توجهات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بخاصة والعالم بعامة(٧) .

وهذا ما تشاطرته الصين مع إيران في معارضتها للسياسات الأمريكية (٨) لا بل إن الصين أعلنت في مرات عدة آنذاك، تفضيلها عالماً متعدد الأقطاب بدلاً من قطب واحد، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادته من خلال الحرب الباردة الدائرة بينها وبين الكتلة الشرقية التي مثلها الاتحاد السوفيتي السابق(روسيا الاتحادية حالياً)، وهذا ما لقي ارتياحاً من إيران، علاوة على أن معظم الإستيرادات النفطية الصينية من إيران(٩) إذ أن الأخيرة ترى في الصين حليفاً لها من بين القوى الكبرى، وكدولة قادرة على موازنة القوى الأمريكية، كما وأكدت إيران بأن احتفاظها بعلاقات اقتصادية متينة مع الصين سوف يمّكنها من جلب المزيد من الإستثمارات وبخاصة ما يتعلق بالمجال النووي (١٠) .

فموجب إتفاق عام١٩٨٥، زودت الصين إيران أربعة مفاعلات صغيرة لإجراء البحوث في مركز أصفهان النووي وهي كالآتي:

١- مجمع شبه حساس يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالماء.

٢- مجمع شبه حساس يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالجرافيت.

٣- مفاعل صغير يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالماء.

٤- مفاعل مصدري صغير بسعة(٢٧) ميغاواط يستخدم اقل من كيلوغرام من اليورانيوم المرتفع التخصيب [١١].

ولكن على ما يبدو أن الصين أدركت بأن تلك الإتفاقية السرية لن تدوم طويلاً دون الكشف عنها، الأمر الذي سيجعلها من المؤكد تواجه موقفاً دولياً محرجاً للغاية، فلربما وجدت الصين في إنضمامها لمعاهدة عدم الإنتشار النووي، الطريق الذي سيمهدها للتوسع في الصادرات النووية المحمية، لكنها اصطدمت بمخاوف أمريكية بشأن حاجة إيران إلى مساعدات نووية من الصين[١٢]. إذ إن الصين كانت تسعى إلى إعادة دراسة معارضتها الطويلة الأمد لتطبيق القيود الدولية من اجل ضمان الرقابة على الصادرات النووية. فاهتمام الصين بالطاقة النووية قاد إلى نقاشات مع الولايات المتحدة -قبل الإتفاقية السرية مع إيران -تهدف للوصول إلى إتفاق تعاون نووي Nuclear Cooperation Agreement (NCA)- الذي تطالب به الولايات المتحدة بشأن أية صفقة نووية أو نقل التكنولوجيا النووية. وقد انهارت تلك النقاشات في بداية الأمر بسبب المخاوف الأمريكية بشأن عدم ضمان صادرات الصين بما في ذلك سادس فلوريد اليورانيوم أو هكسافلوريد اليورانيوم (UF6) او فلوريد السداسي-(UF6) (وهي مادة ناتجة تحول الكعكة او العجينة الصفراء الناتجة عن فصل اكسيد اليورانيوم(U3A8) بعد طحن اليورانيوم الطبيعي وتحويله الى النووي)، واليورانيوم المخصب بنسبة(٢٠%) والماء الثقيل -إلى كل من دول أمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا والهند- إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت في مفاوضتها مع الصين أن التغيير في سياسة الصين كان شرطاً أساسياً مسبقاً من أجل التوصل إلى إتفاقية تعاون نووي[١٣].

فضلاً عن ذلك أن رئيس الوزراء الصيني زهاو زيانك أو أيكزنك كما ورد في المصادر، وفي أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الامريكية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ أي بعد إنضمام بلاده إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، صرح في لقاء صحفي له بقوله:"إننا لا نحمي أو نشجع الإنتشار النووي، إننا لا نقحم أنفسنا في ذلك أو نُساند دولاً أخرى في العمل على تطوير أسلحة نووية"[١٤].

كانت تصريحات رئيس الوزراء الصيني من أن بلاده تعارض انتشار الأسلحة النووية، والتزامها العلني في العمل على تطبيق إجراءات الحماية من لدن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الصادرات النووية وضمانات خاصة إضافية، قد أسهم كل ذلك في تهدئة المخاوف الأمريكية، الأمر الذي قاد إلى التوصل لإتفاق نووي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في نيسان/ابريل١٩٨٤ [١٥].

وبالرغم من التقارير الصحفية الغربية التي أشارت إلى أن الصين لم تفِ بتعهداتها بشأن تقديمها مساعدات نووية لإيران بموجب اتفاق عام ١٩٨٥، إلا أن حكومة بكين لم تذعن إلى تلك التقارير، وفندت وزارة الخارجية الصينية في شباط/فبراير١٩٨٦عن وجود أي نوع تعاون نووي مع إيران ما يخالف بنود معاهدة عدم الانتشار النووي، لا بل واصلت في عام١٩٨٧ تزويد مركز أصفهان للبحوث النووية بماكينة تدعى كالوترون- Calutron لفصل أعمدة الايون في نظائر اليورانيوم من نواة ذرية متفاوتة بقدر ضئيل، ومن ثم فصلها عن الكتل، إذ أن اسمها الملائم هو فصل النظائر الكهرومغناطيسي(١٦) .

فمن الجدير بالذكر انه في عام١٩٨٧، كان ما يزال على الصين التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووي، بينما كان التعاون الصيني لإيران آخذاً بالتوسع (١٧) وقد أشارت التقارير الغربية في حينها أن خمسة عشر مهندساً من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تم تدريبهم في الصين(١٨) بحسب ما جاء في بنود إتفاقية عام١٩٨٥، وان جميع هؤلاء المهندسين هم في الغالب من مركز أصفهان للبحوث النووية .

وفي كانون الثاني/يناير١٩٨٨، بدأ تشييد المفاعل الأول في بوشهر بإيران، وبدأ الجيولوجيون الصينيون في مطلع عام١٩٨٩بمساعدة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في استكشاف اليورانيوم، وقد تم تشكيل فرق إيرانية -صينية مشتركة للتنقيب عن اليورانيوم في شرق إيران. وفي أيلول/سبتمبر١٩٨٩، أعلن رضا أمر الله رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية آنذاك، أن التنقيب كان ناجحاً، وإن عمليات تعدين اليورانيوم سوف تبدأ في أحد عشر موقعاً (١٩) .وأضاف أمر الله بقوله: إن إيران تخطط لتحويل اليورانيوم إلى مادة تدعى الكعكة الصفراء"(٢٠) .

ورأى العديد من الخبراء الغربيين في المجال النووي، أنه بالرغم من إنضمام الصين إلى معاهدة عدم الإنتشار النووي، إلا أن القلق بخصوص البرنامج النووي الإيراني، ومساعدة الصين لإيران، كان يتزايد بشكل متسارع، ولا سيما أن المسؤولين في الحكومة الإيرانية شددوا على حاجة إيران إلى تطوير قدراتها من الأسلحة غير التقليدية (٢١) . وهذا بطبيعة الحال يثير إستفزاز وفزع دول الغرب التي لديها مصالح كبرى في المنطقة، من طموحات إيران المريبة والمثيرة للشكوك، باعتبار أن ذلك يتناقض مع توقيع إيران على معاهدة عدم الإنتشار النووي .

ثانياً: التعاون في التسعينات:ـ

في بداية عقد التسعينات توسع نطاق التعاون الصيني مع إيران ليشمل مفاوضات بشأن مفاعلات بحثية أكثر تطوراً، فضلاً عن مفاعلات تجارية لتوليد الطاقة النووية، فتم في كانون الثاني/يناير١٩٩٠ توقيع وزير الدفاع الإيراني علي أكبر توركان مع الجنرال جيانغ هوا نائب مدير

مفوضية الدفاع القومي الصينية للعلوم والتقنية والصناعة، على إتفاقية أمدها عشرة أعوام تتضمن توفير المزيد من التعاون النووي الصيني لإيران [٢٢] .

وقد أعلنت وكالة أنباء شينخوا الصينية في العام نفسه وبعد مدة قصيرة من توقيع الإتفاقية، أن الصين غنية باليورانيوم وتصدير الوقود النووي وتقنية الوقود النووي[٢٣] .وكانت إيران إحدى أبرز الزبائن للحصول على الوقود النووي الصيني، وإنطلاقاً من تطوير المصالح الثنائية والتبادل المنفعي المشترك بين البلدين، دافعت الصين عن طريق وكالة أنباء ايكزينهوا (الصين الجديدة) الصينية عن تعاونها النووي مع إيران، واصفه إياه على انه برنامج يهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية عِبر تصدير الوقود النووي وتكنولوجيا الوقود النووي، وكانت الشركة الوطنية النووية الصينية(CNNC)، تُعّد الهيئة الرئيسة لتنفيذ إتفاقية التعاون النووي الصيني لعام١٩٩٠، إذ تم في حزيران/يونيو منه تزويد تلك الشركة الصينية لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية مفاعل نيوتروني شبه حساس بقدره(٢٧) ميغاواط لمصلحة مركز أصفهان للتكنولوجيا والبحوث النووية [٢٤] .

إلا أن التقارير الصحفية الغربية بشأن هذه الصفقة أثارت قلقاً كبيراً، نظرا لكون أن هذا النوع من المفاعل وبهذا الحجم يمكن من وجهة نظر تلك التقارير، أن ينتج كيلوغرامات عدة من البلوتونيوم في العام الواحد، وفي الوقت الذي من المفترض فيه أن يكون المفاعل محمياً وتحت الرقابة الدولية، فإن الوقود المستنفذ من المفاعل يمكن أن يدخل ضمن سيناريو تتنصل إيران من خلاله من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. مع الإبانة أن الصين لم تقدم سوى القليل بشأن مساعدتها النووية لإيران حتى منتصف عام١٩٩١، إذ بدأت إيران تستورد من الصين وبشكل سري(١،٨٠٠) كغم من منتجات اليورانيوم الصيني ومشتقاته التي مكنت إيران على ضوئها من إجراء سلسلة من عمليات المعالجة وتجارب التخصيب السرية، ففي تموز/يوليو١٩٩١ توجه لي ينغ رئيس الوزراء الصيني إلى طهران، التقى فيها مع هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني آنذاك وجرى نقاش حول التعاون النووي بين البلدين بإتفاق مبدئي يقضي بأن تُكمل الصين بناء محطة نووية في بوشهر[٢٥]. وبموجبه حصلت ايران من الصين على(١٠٠٠)كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم، و(٤٠٠)كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، فضلاً عن (٤٠٠) كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم من دون ان ابلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢٦].

تعهدت الصين بتزويد إيران بأول مفاعل نووي إيراني بحجم(٢٠) ميغاواط، وأكدت انه سيخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن ما لبثت الصين أن ألغت المشروع وذلك لأسباب تقنية استناداً لتصريحات المسؤولين الصينيين، إذ يبدو أن إلغاء المشروع آنذاك جاء ليفسح الطريق أمام تنفيذ مشاريع أكبر وأضخم [٢٧] .

وقد أكد رئيس الوزراء الصيني المذكور، أن بلاده ترغب في التقدم لإكمال مفاعل بوشهر الذي كانت ألمانيا قد بدأت العمل فيه في عهد الشاه وتحديداً في منتصف السبعينات إلا أنها تخلت عنه بسبب تطورات الثورة الإيرانية عام١٩٧٩[٢٨]. وفي تشرين الأول/أكتوبر١٩٩١، توجه يانغ شانكون رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى إيران، زار من خلالها المنشآت النووية الإيرانية التي أسهمت الصين في تعهداتها ببنائها، وكرر تعهد بلاده في المساعدة لإكمال مفاعل بوشهر[٢٩] .

وتطلعنا دراسة تحليلية أعدها خبراء وأكاديميون غربيون في التسعينات، أن اندفاع الصين للتعاون النووي مع إيران جاء نتيجة نهاية الحرب الباردة عام١٩٩١[٣٠] التي أعقبت أحداث ميدان تيانانمن في بكين عام١٩٨٩[*]، وقد تكون الصين قد اعتقدت أن إنضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد يمهد الطريق في صادراتها النووية المحمية إلى إيران، بالرغم من المخاوف الأمريكية تجاه طموحات إيران النووية وعدم وثوقها بها بخصوص أي تكنولوجيا نووية في حال قامت إيران باستيراد ذلك في ظل حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

على أية حال، أخذت وسائل الإعلام الغربية تنشر مقالات تؤكد فيها إستعداد الصين في مساعدة إيران لبناء محطة توريد كبيرة لتطوير برنامج إيران العسكري بتزويدها بمفاعل طاقة حرارية ضخمة[٣١] . فدافعت الصين في تصريح أدلت به الخارجية الصينية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩١أكدت فيها أن التعاون النووي بين إيران والصين جرى في مراحل ولإغراض غير عسكرية، وان ما ورد من تقارير في مجال تطوير الأسلحة النووية لا أساس لها من الصحة، وأضافت أن التعاون النووي سواء مع إيران أو مع دول أخرى يتم تنفيذه وفقاً لمبادئ ثلاثة وهي:[٣٢] .

١- إن التعاون جرى لأغراض سلمية حصراً .

٢- إن جميع عمليات التعاون كانت تجري بشكل علني وبعلم المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣- إن إيران تعهدت للصين بعدم نقل المواد أو التقنيات الصينية إلى أي دولة أخرى دون أن يكون للسلطات الصينية بها علماً .

ثم أقرت الخارجية الصينية في ضوء تصريحاتها، أنها قامت بالفعل بتزويد إيران بجهاز كالوترون صغير لفصل النظائر الكهربائية والمغناطيسية (EMIS) [٣٣] . ثم تبين أن نقل هذا الجهاز قد أثار قلق الخبراء النوويين الصينيين، لأن العراق كان قد استخدم تكنولوجيا مشابهة وذلك ضمن جهوده الواسعة النطاق في تخصيب اليورانيوم، الذي لم يكشف عنه سوى بعد أشهر قليلة في وقت سابق، وذلك في إعقاب حرب الخليج الأولى [٣٤] .

والجدير بالذكر أن دفاع الصين عن تعاونها مع إيران، جاء رداً على المحاولات الأمريكية للضغط على الصين لوقف ذلك التعاون من خلال المساعي التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في زيارته إلى بكين في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩١، إلا أن الحكومة الصينية أكدت إلتزامها بتوقيعها على إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية، ولكنها في الوقت نفسه أكدت على حصتها في تصدير تكنولوجيا الأسلحة النووية طالما كانت خاضعة للحماية وذات طابع سلمي الإستخدام[٣٥] .

وفور تقصي المراقبون التابعون للوكالة الدولة للطاقة الذرية عن الحقائق بشأن جهاز كالوترون الصيني المنشأ في شباط/فبراير١٩٩٢، وجدوه صغيراً جداً، ولا يتسبب بإثارة أي مخاوف بجد ذاته [٣٦]. ومع ذلك أكدوا أن هذا الجهاز يمكن أن يستخدم في الوصول إلى تكنولوجيا عزل النظائر الكهربائية والمغناطيسية، والتي يمكن تطبيقها وعلى نطاق واسع في برنامج تخصيب اليورانيوم [٣٧] .

وفي أيلول/سبتمبر١٩٩٢، توجه الرئيس الإيراني السابق رافسنجاني إلى بكين في زيارة رسمية استغرقت أربعة أيام على رأس وفد ضم رضا أمر الله مدير المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية وكذلك وزير الدفاع الإيراني علي أكبر توركان بالإضافة إلى مسؤولين عسكريين كبار آخرين، وقد التقى خلالها مع نظيره الصيني وانغ سانغ كين، وبعد محادثات طويلة مع شركة كيوشان ومعهد شنغهاي للبحوث والتصاميم النووية الصينية، تم توقيع عقد بين البلدين في١٠من الشهر نفسه لمدة عشرة أعوام تضمن(١٢) نقطة، وتضمنت الإتفاقية التعاون في تصميم وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية، وإجراء أبحاث إستكشافية عن خام اليورانيوم وضمانات الإشعاع والحماية الإيكولوجية، وان تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة نووية تدعى كنشان في محافظة شيجيانغ بسعة نووية تبلغ(٣٠٠) ميغاواط بالقرب منطقة دارخوفين الإيرانية [٣٨] . التي تقع على ضفة نهر الكاروان إلى الجنوب من الأهواز، وكانت أول خطة قد وضعت للموقع بناء مفاعلين فرنسيين بقدره (٩٣٥) ميغاواط منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين في عهد شاه إيران المخلوع[٣٩] . كما اشتمل الإتفاق تكنولوجيا مصاحبة بما في ذلك أجهزة تصنيع قضبان الوقود[٤٠].

وفي الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٢أعلنت الصين أن هناك صعوبات ستواجه تجهيز المفاعل النووية بمعدات السيطرة والمضخات الأساسية وأجهزة القياس[٤١].وفي مؤتمر صحفي، أعرب الرئيس الإيراني رافسنجاني في عقب توقيع الإتفاقية بقوله:"إن تعاوننا مع الصين يزداد بقوة وثبات وبشكل دائم، وان ثمار الزيارة الراهنة ستساعدنا في تعزيز تعاوننا وجعله أكثر شمولاً في الكثير من المحاولات الجديدة"[٤٢] .

ومن جهته شدد السفير الصيني لدى طهران على الأهمية السياسية في مقابل الأهمية التجارية للإتفاقية، موضحاً أن التعاون بين طهران وبكين في المجال النووي، كان احد أهم أنواع التعاون بين البلدين كونه يعزز الثقة المخلصة والعميقة .وأردف قائلا" :إن التعاون النووي كان طويل الأجل في طبيعته، وليس قصير الأجل، وهذا يدعو الطرفان إلى أن يعلم كل منهما الآخر جيداً ويثق به إلى حدٍ بعيد"(٤٣) .

بعد ذلك توجه جيانغ شين شيونغ رئيس الشركة النووية الوطنية الصينية في زيارة رسمية له إلى طهران للمدة (١٧-٢٥) تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٢، أجرى خلالها مباحثات بشأن بيع مفاعل طاقة بقوة (٣٠٠) ميغاواط، ويشير احد المصادر أن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، كانت قد تعاقدت مع الصين في عام١٩٩٢ على بناء مفاعل آسي جلال الواقع بالقرب من محطة بوشهر النووية كجزء من صفقة تجارية بلغت كلفتها(١،٢) مليار دولار ويتضمن بناء مفاعلين نوويين بقدرة (٣٠٠) ميغاواط نوع (كوين شان) ومخطط لها العمل في عام ٢٠٠٥(٤٤) .

وفي شباط/فبراير١٩٩٣ زار شيونغ إيران للمرة الثانية، واستغرقت زيارته تسعة أيام للمدة (١٢-٢١)، لوضع تفاصيل توريد محطات طاقة نووية بسعة(٣٠٠) ميغاواط، وفي نهاية زيارته الثانية وقع مع نظيره الإيراني أمر الله على إتفاقية تبنت بموجبها الشركة النووية الوطنية الصينية بناء محطتي طاقة نووية بسعة(٣٠٠) ميغاواط، معلنا أن المحطة سوف تعمل بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتستخدم جميعها للإنتاج السلمي لتوليد الكهرباء (٤٥) .

كما وافقت أكاديمية العلوم الصينية في الشهر والعام نفسه على تزويد إيران بجهاز بحوث نووية يعمل بالليزر من نوع تكوماك (HT-613) وهو عبارة عن ماكينة احتواء كهربائية - مغناطيسية تستخدم لتوليد الحرارة وتركيز بلازما نظائر الهيدروجين من نوع ديوتريوم وتريتوم، وكان هذا الجهاز أول عملية نقل دولية صينية في مجال التقنية وبحوث الانصهار النووي (٤٦) .

وفي ٣-٦ تموز/يوليو من العام نفسه أي١٩٩٣، توجه لي ليان كنغ نائب رئيس الوزراء الصيني إلى إيران، وابرم إتفاقية نصت على التعاون في تجهيز الصين لإيران بمفاعلين كهربائيين بقدرة(٣٠٠)ميغاواط بالقرب من بوشهر على ساحل الخليج العربي، وتحديداً في منطقة آستي جلال(٤٧) . وأثناء لقائه مع الرئيس الإيراني رافسنجاني، أعلن الأخير في تصريح قائلاً:"إن العالم كله ينبغي أن يؤمن بأن إيران والصين يتعاونان في مجال التقنية النووية من أجل الإستخدام السلمي للطاقة النووية، وليس لأغراض عسكرية" (٤٨) .

لكن على ما يبدو أن مفاوضات عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ لعقد إتفاقيات بشأن تزويد الصين لإيران بمفاعل طاقة نووية، وأخرى بالماء الثقيل بسعة(٢٥-٣٠) ميغاواط، قد أبطل مفعول تنفيذها، فالصين بالرغم من دفاعها المستمر عن الإستخدام السلمي للطاقة النووية إلا أن إتفاقها لبناء مفاعلين

بقدرة(٣٠٠) ميغاواط، سرعان ما اتبع بأول تنازل محسوس لها أمام الضغوط الأمريكية، لان التقارير الغربية أشارت بأن عملية النقل الصينية إلى إيران تمت بواسطة طائرات الشحن التي كانت تعمل في قواعد جوية محظورة، فضلاً عن أن أحد المسؤولين الصينيين قد صرح لصحيفة Nucleonic Week الأمريكية، بأن الصين واجهت صعوبات فنية أعاقت عملية بيع مفاعل نووية لإيران، وتوقع المراقبون الدوليون أن ذلك الإلغاء قد يكون من أجل إزالة قلق الولايات المتحدة بخصوص صفقة مفاعل الطاقة عشية تصويت الكونغرس. ويخمن المحلل السياسي الأمريكي جورج كارفر، أن قرار إلغاء صفقة المفاعل البحثي لإيران جاء نتيجة تزامن الادعاءات عن بيع الصين لتايوان طائرات(F-16)، وما سببه ذلك من إنتقادات شديدة وجهت إلى كيان كيجن وزير الخارجية الصيني الذي أمتنع عن الرد المناسب إزاء خطوات الولايات المتحدة تجاه تايوان وتأييدها للأخيرة في قضية عدم محاولة إنضمامها للصين[٤٨] . مكتفياً بأن بلاده تتمسك وبشدة على أن دعمها للبرنامج النووي الإيراني مقتصر إلى حد كبير على إتباع إيران حيازة تكنولوجيا نووية سلمية.

ففي الواقع تُعد مسألة تايوان الجزيرة المتمردة حسب الوصف الصيني التي ترغب الصين بإستعادتها، مهمة جادة مهام السياسة الخارجية الصينية، وهي بهذا المعنى تشغل حيزاً كبيراً من التأثير البالغ في العلاقات الصينية -الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط النابع من سببين الأول : تحاول الصين إستغلال المطالب الأمريكية في الخليج العربي كوسيلة ضغط بهدف الحصول على تنازلات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في المطالبة بمسألة تايوان[٥٠] . والثاني :أن آفاق توقعات نشوب صراع بين الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مسألة تايوان يزيد من حاجة الصين إلى حلفاء أقوياء في منطقة الشرق الأوسط ممن بإمكانهم توفير النفط لها وبخاصة النفط الإيراني. وحتى هذا الوقت، وبعيداً عن إيران فإنه لا يوجد بلد آخر يكون راغباً في تحقيق التوقعات الصينية في هذه المنطقة[٥١] .

فضلاً عن أن الصين ربطت سياستها الخارجية تجاه إيران مع تايوان فيما يتعلق بالعلاقات الصينية -الأمريكية وتحديداً في١٢ أيلول/سبتمبر١٩٩٢ أي بعد يومين من عقد إتفاق التعاون الإيراني–الصيني، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عن اعتراضها عن مطالب الصين بتايوان، بسبب امتعاض الصين من ابتياع الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان طائرات مقاتلة من نوع(F-16) في عام١٩٩٢ [٥٢] .

فضلاً عن الصين عدت ذلك الإعلان الأمريكي خرقاً سافراً لآخر إعلان مشترك لهما، كان قد اتفق عليه البلدين منذ عام١٩٨٢[٥٣] . فما أن تم الإعلان الأمريكي أعلنت وكالة إنباء ايكزينهوا عن وصول وفد عسكري إيراني إلى بكين من اجل التفاوض بشأن عقد صفقة أسلحة[٥٤] . وفي

الوقت نفسه أعلن ليو هوا كيو نائب وزير الخارجية الصيني، من أن بكين لن تشارك في المحادثات التي سوف تجري مع الدول الخمس الدائمة العضوية في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن الدولي بخصوص مسألة تحويل الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط ما لم تتخل واشنطن عن إعتراضها داخل أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة عن صفقة بيع الصين أسلحة إلى تايوان[٥٥] . بمعنى أن التعاون الصيني مع الولايات المتحدة بشأن الدعم النووي الصيني لإيران يعتمد على عاملين هما مسألة تايوان أولاً والنفط الإيراني ثانياً [٥٦] . وهذا العامل الثاني كان الأساس الذي قامت عليه الشراكة الإقتصادية بين إيران والصين منذ مطلع التسعينات.

يتبين من ما تقدم، أن توقيع الصين عقداً مع إيران في أيلول/سبتمبر١٩٩٢ بشأن صفقة بيع ونصب مفاعلات لإنتاج الطاقة النووية في إيران، الذي كان قيد التفاوض مع الأخيرة منذ عام١٩٨٩ جاء نتيجة للإعلان الأمريكي أعلاه [٥٧] . فمن المفارقة على ما يبدو وفي أقل من أسبوعين، وتحديداً في ٢٣من الشهر والعام نفسه، كان قد تم تعليق الإتفاقية لأسباب ذكرت بأنها فنية كما أعلن عنها ليو شيو هونغ نائب مدير مكتب التعاون الدولي في وزارة الطاقة الصينية، الذي أشار إلى أن بلاده لن تستطيع تزويد إيران بمفاعل نووي بقدرة(٢٧) ميغاواط لإنتاج البلوتونيوم [٥٨] . ربما قد يكون ذلك تمويهاً من جانب الصين حتى لا يثير ذلك الإتفاق العلني إستفزازات الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

مع ذلك زودت الصين إيران في آذار/مارس١٩٩٤ كمية غير معروفة من الترايبتل فوسفات، وهي مادة كيميائية تستخدم لإستخراج البلوتونيوم المستنفذ، وفي حزيران/يونيو منه أشارت تقارير غربية إلى أن المهندسين النوويين الصينيين، ممن كانوا يقدمون المساعدة لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية في تشييد محطة صغيرة الحجم لتحويل اليورانيوم إلى مادة تدعى رودان في مدينة شيراز، قد تم اختطافهم من جهات مجهولة إلا أن ذلك لم يؤثر في سير العلاقات بين البلدين، وبخاصة في مجال التعاون النووي [٥٩] . بدليل أن جهاز تكوماك الذي زودته الصين لإيران منذ شباط/فبراير١٩٩٣ قد تم اختباره بواسطة علماء صينيين بنجاح في شباط/فبراير١٩٩٥[٦٠] .

إذ أعرب وزير الخارجية الصيني كيان كيجن في تصريح صحفي له في أيار/مايس١٩٩٥ على انه لا يوجد قانون دولي أو تنظيم دولي لحظر مثل هذا النوع من التعاون بخصوص الإستخدام السلمي للطاقة النووية [٦١] . لا بل أنه وجه حديثه للإدارة الأمريكية موضحاً بأن الصفقة قد عُلقت في حينها [٦٢] . في محاولة منه للتخفيف من القلق الأمريكي والغربي . في حين أن الصين كانت لا تزال منخرطة في تعاون آخر مع إيران بما في ذلك منشأة تحويل اليورانيوم، ففي تموز/يوليو١٩٩٤ أعلنت الصين أنها أتمت صفقة لبناء المفاعل الأول في منطقة قريبة من طهران على أن تدفع إيران مبلغ قدره (٩٠٠) مليون دولار كدفعة أولى ثمناً للصفقة [٦٣].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه أكد السفير الصيني لدى إيران هيو لمنغ على مساهمة بلاده في إكمال مفاعل آستي جلال المتفق عليه منذ عام١٩٩٢، فضلاً عن تأكيدات قدمها خبراء نوويون صينيون بعد شهر واحد في ذلك بهذا الصدد(٦٤) . واعتباراً من أواخر أيلول/سبتمبر١٩٩٥، باشر الصينيون العمل في مجمع خرج الى الشمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم(٦٥).

وفي آذار/مارس١٩٩٦، توجه فريق من الأخصائيين النوويين الإيرانيين إلى الصين لدراسة الوثائق الفنية في عمليات البحوث النووية، وبالمقابل توجه في الشهر نفسه فريق نووي صيني إلى إيران لدراسة تصميم منشآت نووية لإنتاج معدن اليورانيوم (٦٦) . إذ إن حكومة طهران اطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٦على الضمانات التي تخطط لها إيران لإنشاء محطة لتحويل هكسا فلوريد اليورانيوم بمساعدة من الصين، وأخرى لإنتاج معدن اليورانيوم في أصفهان (٦٧) . بالرغم من الضغوط الأمريكية التي تعرضت لها الصين بشأن تعاون الأخيرة مع إيران في المجال النووي، لا سيما بعد أن شعرت الولايات المتحدة بالقلق من يورانيوم الفلوريد السداسي الذي برز كمشروع تعاون صيني -إيراني منذ منتصف التسعينات، بوصفه مركب يستخدم عادة كمادة في طرد اليورانيوم المخصب، فضلاً عن مخاوفها عندما وافقت الصين على تزويد مركز أصفهان للبحوث النووية بمعمل لتحويل اليورانيوم الذي بإمكانه العمل على إنتاج كميات كبيرة من هذا المعدن(٦٨) . والجدول الآتي يوضح مسيرة تعاون الصين مع إيران في المجال النووي للمدة ١٩٨٥-١٩٩٦:-

النشاط	التاريخ	الموقع	طبيعة النشاط	النتائج
إتفاقية سرية للتعاون بالإستخدام السلمي للطاقة النووية	حزيران/يونيو١٩٨٥	بكين	المساعدة لتأسيس مركز الأبحاث في أصفهان	تنظيم وتوسيع اطر التعاون النووي
تجهيز مفاعل بالماء الخفيف	١٩٨٦	مركز الأبحاث النووي بأصفهان	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التنظيم
تدريب ١٥ مهندس إيراني جال النووي	أواخر الثمانينات	الصين	التدريب على تصاميم المفاعلات والأبحاث النووية	تمت عملية التدريب
تجهيز معدات الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر	تم الإتفاق عام ١٩٨٧ والتسليم في عام ١٩٨٩	مدينة كراج الإيرانية	تخصيب الكالوترون بنسبة ٣٦،٥%	الفصل التجريبي لنظائر اليورانيوم
التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه	تم الإتفاق عام ١٩٨٩ واستمر أعوام عدة	مقاطعات يزد وخراسان وكرمان	تشكيل فرق مشتركة للتنقيب وفتح المناجم في نيسان ١٩٩٦	تحقيق نجاح كبير
إتفاقية تعاون سرية لمدة	٢٠ كانون	بكين	تعاون شامل	تحقيق توسيع

عشرة أعوام	الثاني/يناير ١٩٩٠			كبير في مجال التعاون النووي
تجهيز مفاعل صغير لمنبع النيوترونات بطاقة ٢٧ ميغاواط	حزيران/يونيو ١٩٩٠	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	إنتاج النظائر بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التنظيم
صفقة سرية لبيع ١،٨ طن من منتجات اليورانيوم	١٩٩١	مركز أصفهان للبحوث النووية	توفير مواد أولية لعدد كبير من تجارب تحويل اليورانيوم على مدى عقد من الزمن	تمكين المهندسين الإيرانيين من أجراء تجارب معيارية على جميع مراحل عمليات دورة وقود اليورانيوم
تجهيز مفاعل بالجرافيت	١٩٩١	مركز أصفهان للبحوث النووية	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التنظيم
تجهيز مفاعل ذي قدرة صفرية	١٩٩١	مركز أصفهان للبحوث لنووية	وقود اليورانيوم الطبيعي	الإطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التنظيم
عمليات السيكلوترون	١٩٩١	مدينة كراج الإيرانية	مهندسون صينيون يقدمون مساعدة تشغيل المعدات	–
مركز لأبحاث الطب النووي	١٩٩١	مدينة كراج الإيرانية	فنيون صينيون الإشراف على العمل في الموقع	أجراء أبحاث في مجال الطب النووي والزراعة
مساعدات في مجال الليزر النووي	١٩٩١	قزوين	تقديم المساعدات فيما يتعلق بمعدات الليزر	تم الإبلاغ عنه كموقع لمركز أبحاث تتعلق بالأسلحة النووية
تجهيز ليزر بخار النحاس	١٩٩٤	–	–	تم تحويره لغرض إستخدامه في عمليات فصل النظائر
إتفاقية لتزويد أربعة مفاعلات مبرد بالماء المضغوط بطاقة ٣٠٠ ميغاواط	١٩٩١	بكين وطهران	صممت على غرار مفاعل كنشان	علقت الإتفاقية عام ١٩٩٢ بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز مفاعل بطاقة ٢٧ ميغاواط	١٩٩٢	مركز أصفهان للبحوث النووية	قادر على إنتاج ٦ كيلوغرامات من البلوتونيوم سنوياً	علقت الإتفاقية عام ١٩٩٢ بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز ليزر توكاماك	١٩٩٣	جامعة أزاد وطهران	صمم ظاهرياً لإجراء تجارب على	تم تحويره وإستخدام سراً

			أبحاث صهر الليزر	لتخصيب اليورانيوم
منشأة لإنتاج الماء الثقيل	١٩٩٢	مدينة آراك	إنتاج البلوتونيوم	علقت عام١٩٩٧بسبب الضغوط الأمريكية
صفقة تجهيز منشأة لتحويل اليورانيوم	١٩٩٤	مدينة رودان	منشأتان كبيرتان الأولى لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم والثانية لفلز اليورانيوم	ألغيت عام ١٩٩٧ بسبب الضغوط الأمريكية
تجهيز كميات من الماء الثقيل	١٩٩٥	ـ	شحن كميات	تقارير تحدثت عن اكتمال الشحنات وهي دلائل ضعيفة
صفقة تجهيز منشأة لأنابيب الزركونيوم	١٩٩٥	أصفهان	أنابيب مضادة للأكسدة تحتوي على كريات وقود نووي	أجيزت الصفقة بمقتضى إتفاق أمريكي-صيني عام ١٩٩٧
صفقة لبيع فلورايد الهيدروجين لفلز انهيدريت	١٩٩٦	مركز أصفهان للبحوث النووية	إمكانية إستخدام مئات الأطنان في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم	علقت عام ١٩٩٨

المصدر: John W. Garver, China &Iran Ancient partners in a post-Imperial world, (London-2006).

لكن بالرغم من ذلك واصلت الصين تعاونها النووي مع إيران حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لاعتبارات إقتصادية ومكاسب نفعية، باعتبار أن إيران تُعد الشريك الإقتصادي والتجاري للصين وبخاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وفي هذا الصدد جاء في تصريح أعلنه تيان تسنغ يانغ النائب الأول لرئيس الوزراء الصيني في كانون الثاني/يناير١٩٩٦ بقوله:"إن الصين ستواصل تعاونها مع إيران في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية ضمن إطار القواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تُعد ذلك سياسة جادة وصائبة" (٦٩) .

ومن خلال ذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، أن الصين تتمسك وبشدة بأن دعمها للبرنامج النووي الإيراني يقتصر والى حد كبير على إتباع إيران لحيازة تكنولوجيا نووية سلمية، إلا أن الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى اعتقدت أن تلك المزاعم الصينية ليست صحيحة، ولا سيما أن تقارير (The Nuclear Threat Initiative) أشارت إلى أن حكومة بكين أخذت منذ النصف الأول من تسعينات القرن العشرين بتدريب الفنيين النوويين الإيرانيين في الصين، وذلك وفقاً إلى إتفاقية سرية بين الدولتين في مجال التعاون النووي، وساعدت في إقامة المنشآت البحثية الأولية في إيران التي تقع في مدينة أصفهان، وكذلك وافقت على تزويد إيران بمفاعلات نووية نوع

Zero، وجرى كل ذلك كما تصف الصين وإيران بحسب وجهة النظر الأمريكية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٧٠] .

إزاء تلك التطورات شنت الولايات المتحدة الأمريكية عِبر وسائل الإعلام حملة دعائية ضد التعاون الإيراني -الصيني في المجال النووي، وصفته بأنه مثير للجدل والريبة والشك، في محاولة فسرها الإعلام الإيراني لدفع الصين إلى وقف تعاونها النووي مع إيران، وهذا ما حصل بالفعل وذلك من خلال الإتفاق الذي أبرمه الرئيس الصيني جيانغ زيمين أثناء زيارته إلى واشنطن والتقاءه مع نظيره الأمريكي السابق بيل كلينتون في٣٠ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٧، إذ قطعت الصين وعداً بعدم بيع محطات توليد طاقة نووية، والدخول في أي تعاون نووي جديد مع إيران[٧١] .

إذ إن وزير الخارجية الصيني كيان كيجن عقد مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت إتفاقاً سرياً يتضمن وعداً بإيقاف دعم الصين للبرنامج النووي الإيراني، وأشارت مستشارة الأمن القومي الأمريكي ساندي بيركر في الموجز الصحفي لشهر تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٧ بقولها: "تلقينا تطمينات من الجانب الصيني من أنهم سوف لن يسعون إلى أي تعاون نووي جديد مع إيران، وان التعاون القائم الذي يتضمن إنشاء مشروعين سوف ينتهي، ذلك هو التطمين الذي تلقيناه"[٧٢] .

كان من المؤكد أن يكون للإتفاق ردود فعل شديد من الجانب الإيراني، فلقد وصفت وسائل الإعلام الإيرانية رضوخ الصين للضغوط الأمريكية بالمؤسف، وفي وقت لاحق أشار أسد الله سابوري نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في تعليق له على إذعان الصين لضغوط واشنطن بقوله:" أن إيران قطعت علاقتها مع الصين فيما يتعلق بالمشاريع النووية لان الصين قد خلصت إلى تفضيل العمل في الحقل النووي مع دولة أخرى وليس مع إيران، وقد الغي عقدنا معها لأسباب سياسية"[٧٣] .

وقد عد المحللين السياسيين الغربيين والمتابعين للملف النووي الإيراني، بأن قرار الصين في وقف تعاونها النووي مع إيران، قد اتخذ تحسباً لما قد يلحق بسمعة الصين من أذى حال إفتضاح أمر البرنامج النووي السري الإيراني، لان حكومة بكين على علم بذلك البرنامج وستكون بذلك الدولة التي مكنت إيران من تحقيق غاياتها، الأمر الذي سيلحق إضرارا بالصين، فكان قرار الأخيرة قد أتاح لها حماية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[٧٤]وهذا ما أشارت إليه إحدى المصادر التي توضح أسباب وقف الصين تعاونها النووي مع إيران وهي كالآتي:

١- تواصل الضغوط الأمريكية.

٢- حاجة الصين إلى استقرار علاقاتها مع واشنطن بعد أن أصبحت أكثر ضبابية وبرود بشأن مسألة تايوان وطبيعة العلاقات الصينية -الإيرانية وكذلك الصينية -الباكستانية في المجال النووي.

٣- رغبة الصين في الاعتراف بها كقوة معتدلة ومسؤولة[٧٥] .

٤- بالرغم من كون الصين قوة نووية، وأكثر من ذلك وبصفتها عضواً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا أنها وجدت بأن مصالحها قد تكون أفضل في حال تحديد عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووي في منطقة الشرق الأوسط، ولربما تكون تلك خطوة أخرى من خطوات الصين لتهدئة المخاوف الغربية بعامة والأمريكية بخاصة التي وصفت بشدتها، ولكي تثبت الصين أنها لم تسعَ إلى التنكيل ببنود معاهدة عدم الإنتشار النووي، إذ تفادت حكومة بكين في١١ أيار/مايس١٩٩٦ إصرار الولايات المتحدة على فرض العقوبات ضد الصين بشأن تعاونها النووي مع باكستان، ففي حينها أصدرت الصين تعهد بعدم تقديم أية مساعدات للمنشآت النووية الغير خاضعة للرقابة والحماية الدولية [٧٦] . وهو التعهد الذي في ضوئه حصلت الولايات المتحدة على موافقة الصين لإجراءات إضافية تُعد ضرورية من أجل الوصول إلى تنفيذ إتفاق الإنضمام إلى منظمة السيطرة على الصادرات المتعددة الإغراض، وإقامة نظام سيطرة فاعل على الصادرات النووية والسلع ذات الإستخدام المزدوج لإنهاء تعاونها النووي مع إيران [٧٧] . بدليل أن الصين انضمت في تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٧ إلى منظمة زانجير للسيطرة على الصادرات التابعة لإتفاقية عدم انتشر الأسلحة النووية [٧٨] .

٥- رغبة الصين في الوصول إلى التكنولوجيا النووية الأمريكية المتقدمة [٧٩] . وان كان هذا السبب غير مقنع أو الدافع الرئيس إزاء إلغاء تعاونها النووي مع إيران.

٦- وهناك ربما سبب آخر يمكن عده رئيساً، وهو أن الأخيرة أعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن خططها لبناء معامل لتحويل اليورانيوم في مركز أصفهان للبحوث النووية، وذلك أثناء زيارة قام بها مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمركز نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٦، وتضمنت الخطط قيام الخبراء الصينيين بتزويد إيران بمعامل لتحويل اليورانيوم إلى هكسا فلوريد اليورانيوم، مما اضطرت الصين إلى إلغاء الصفقة بسبب الضغوط الأمريكية التي مورست عليها[٨٠] .

ومع ذلك فإن الصين لم تنهِ على الإطلاق علاقاتها مع إيران، إذ بدا كل من البلدين عزمه وتصميمه لمواصلة تلك العلاقة والشراكة، ويمكن تبرير ذلك من خلال أسباب عدة من بينها شعورهما المشترك في أن تدخل الدول الغربية في شؤونهما الداخلية، قد تسبب بإعاقة تقدمهما ونموهما الإقتصادي بدرجة كبيرة، فضلاً عن أن الصين وجدت بأن حالها حال إيران تتهجس من تعاظم القوة الأمريكية العسكرية والإقتصادية في المناطق الغنية وذات الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وبخاصة في منطقة الخليج العربي، وهو ما قد يضمن للولايات المتحدة في أن تكون في وضع القوة المهيمنة [٨١] .

ويمكن تحديد وبصورة عامة السياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط التي تقوم على أساس عاملين رئيسين اثنين: [٨٢] .

١ -إقامة علاقات متعددة الإبعاد وودية مع جميع الدول في العالم سواء كان منها موال أو معاد للسياسة الأمريكية.

٢- ضمان تأمين الحصول على أسواق تصدير رأس المال، وتأمين استيراد موارد الطاقة .

وعليه أجرت حكومة الصين مع إيران في عام١٩٩٨ مفاوضات تتعلق بقيام الصين بتجهيز مركز البحوث النووية في أصفهان بمادة تدعى حامض الهيدروفلوريك-(HF) الذي يستخدم في عملية تحويل اليورانيوم، وذلك إستكمالاً لبناء معمل أنابيب الزركونيوم والتي تستخدم في تبطين قضبان الوقود النووي في إيران، إذ انه بالرغم من الوعود التي تعهدت بها الصين للولايات المتحدة الأمريكية بعدم التعاون النووي مع إيران، إلا أن المختصين الصينيين أشاروا بأنهم مستمرون في إكمال بناء مفاعل في أصفهان الذي كان من المقرر له في الأصل أن يكتمل بناءه في أواخر عام١٩٩٩ [٨٣] .

المبحث الثاني:-
محددات ودوافع موقف الصين من تطورات الأزمة النووية الإيرانية ٢٠٠٢-٢٠١٠

تعرضت إيران إلى ضغوط دولية شديدة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كشفت لها مجموعة إيرانية معارضة لنظامها الحاكم في أب/أغسطس٢٠٠٢ النقاب عن أن إيران تخفي عن وجود منشأتين نوويتين سريتين، الأولى في ناتانز تعمل على تخصيب اليورانيوم، والثانية في آراك تعمل على إنتاج اليورانيوم والماء الثقيل، وقد أثبتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية صحة هذه المعلومات، ثم أكدت مجموعة المعارضة نفسها في أيار/مايس٢٠٠٣ من أن منشأة سرية أخرى تعمل على تخصيب اليورانيوم تقع إلى الغرب طهران، وكانت لا تزال قيد الإنشاء، وجميعهم لم تعلن إيران عنهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها دولة وقعت على بنود معاهدة عدم الإنتشار النووي.

إزاء تلك الإحداث تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح التي أقررتها منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين التي تهدف إلى خلق بيئة مساعدة تخدم أهداف التنمية الإقتصادية، من خلال تجنب الخوض في بؤر النزاعات الإقليمية والدولية والمحافظة على مسافة من إطراف النزاع المختلفة، إعتماداً على الأسس التي وضعها الزعيم الصيني الراحل دينغ شياو والتي رسمت شكل

السياسة الصينية الخارجية تجاه القضايا والنزاعات الإقليمية والدولية بثمانية وعشرين مقطعاً صينياً منها: الترقب الهادئ، والوقوف بثبات، والتربص للفرص(٨٤) .

وباعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا إمتداد طبيعي للسياسة الداخلية والمصالح الجوهرية للدول، ومع تنامي ضرورات التنمية الإقتصادية وإتساع رقعة المصالح الصينية عبر البحار، وبالنظر إلى التغيرات والتحولات الدراماتيكية المتسارعة في المشهد الدولي، فضلاً عن التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد على الدبلوماسية الصينية، بات الأمر للصين ضرورة ملحة للانتقال خطوة إلى الأمام لصياغة قواعد جديدة في تعاملها مع الأمم وبخاصة مع القوى الكبرى، وإحترام مصالحها الجوهرية (٨٥) .

فلقد بدت الصين منذ بدء الأزمة النووية الإيرانية عام٢٠٠٢ كرقم صعب في الموقف الدولي جراء إرباكها الجهود الأمريكية الرامية إلى حشد الإجماع والتأييد الدولي لتشديد العقوبات ضد إيران وزيادة عزلتها، فبالرغم من رفض الصين المعلن لامتلاك إيران السلاح النووي لكنها تميل للتمسك بالنهج التفاوضي مع إيران، رافضة أي تصعيد عسكري وغير مرحبة بأي عقوبات عالية السقف ضدها، ويُعّبر هذا الموقف الصيني بكل تأكيد عن حزمة من الاعتبارات تتصدرها بلا شك المصالح المشتركة في العلاقات الإقتصادية مع إيران، التي يأتي في مقدمتها أمن الطاقة والأمن الإقتصادي الصيني المتصاعد (٨٦) .

أي يمكن القول بأن المصالح والمنافع المتبادلة بين الدول أصبحت تحتل الأهمية السياسية والستراتيجية في العلاقات الدولية، لا بل أضحت الأساس بين دول العالم في حماية مصالح بعضهم البعض، فالصين أستندت في موقفها من أزمة إيران النووية مع الغرب على أسباب ذات طبيعة إقتصادية بحته تصب مباشرة في المصالح الستراتيجية الصينية (٨٧) .

فلم تتوقف حكومة بكين عن إيجاد السبل التي تثبت فيها لإيران صداقتها ودعمها لمجهود الأخيرة النووي حتى بعد أن فقدت إيران مصداقية الصين في هذا المجال، منذ أن فكت الأخيرة ارتباطها مع إيران نووياً في أواخر عام١٩٩٧، فلم تخطُ الدبلوماسية الصينية على أية خطوة من شأنها تعكير صفو علاقات الصداقة والتعاون مع إيران التي وجدت أن مصدر انطلاقتها في التسعينات هو أهمية امتلاك الأخيرة للنفط، أي أن الحماس الصيني للفكاك من ربقة الحصار الأمريكي عِبر إقامة علاقات وثيقة مع دول نفطية لها حساسيتها وأهميتها الخاصة مع الولايات المتحدة، والهدف هو فتح مزيد من نقاط العبور إلى ممرات آسيا الوسطى، بمعنى أن إيران تُقدم للصين ورقة رابحة، فهدف إيران المعلن هو جعل الصين على قائمة مسوقي النفط والغاز الإيرانيين(٨٨).

ويمكن القول إن إيران جعلت من علاقاتها مع الصين سلاحاً ذو حدين، الأول تسويق مصادر الطاقة الإيرانية إلى الصين لتحقيق إرباح ومكاسب. والثاني مواجهة التحديات الأمريكية بجلب الإستثمارات الصينية إلى إيران في حال فرضت عقوبات إقتصادية دولية ضد إيران . ففي زيارة علي لاريجاني كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني السابق إلى بكين في عام٢٠٠٤، وجد أن العلاقات بين الدولتين تتمتع بنوع من التوازنات، مشيراً إلى أن الصين تسعى إلى تأمين إحتياجات إقتصادها المتنامي من النفط والغاز الإيراني [٨٩] .

إذ إنه من الطبيعي أن تهتم الصين إهتماماً متزايداً وبنوع خاص ببرنامج إيران النووي نظراً إلى أهمية إيران النفطية وبوصفها مصدراً مهما في الحفاظ على تأمين إمدادات النفط شرق آسيا، ولا سيما أن إيران تُعد ثاني أكبر دولة مصدر للنفط إلى الصين بعد المملكة العربية السعودية، ومصادر أخرى ذكرت أن إيران أكبر مُصدر للنفط الخام إلى الصين بعد أنغولا، وأفادت معلومات أخرى حسب بيانات إدارة الكمارك الصينية لعام٢٠١٠ أن إيران خامس أكبر مصدر للنفط في العالم .إذا تؤمن إيران بنحو(١١%) من حجم الاستهلاك الصيني للنفط المستورد من الخارج[٩٠] . كما حققت الصين مكاسب أخرى عن طريق إستثمارات شركاتها البتروكيماوية في قطاع الطـــاقة الإيراني إذ تجاوزت عشرات المليارات من الـــدولارات[٩١] .

علاوة على ما يوفره التعاون النووي الصيني مع إيران من مكاسب إضافية للدخل القومي الصيني، وعليه فإن الأخيرة تؤيد وفقاً لتصريحات مسؤوليها الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، طالما أن ذلك يتطابق مع إتفاقية عدم الإنتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، كما تؤكد على لغة الحوار والتشاور والتفاوض الدبلوماسي وفق إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل النزاعات، وليس على إستخدام لغة القوة ضد إيران على أساس أن ذلك سيزيد من تعقيد المشكلة بدلا من حلها [٩٢] .

ومن المفارقات كما تصفها إحدى المصادر أن يتحالف الصين الشيوعي مع إيران ذات الحكم الليبرالي بشعاراته الإسلامية، إذ نجد أن هذا التحالف يكمن في قضايا لا تتحدد بإيران، بل ما يدفع الصين عوامل اقتصادية وسياسية ومصالح دولية من اجل الحفاظ على المكتسبات والمواقع والطموح لتأمين تحقيق مكاسب نفعية في المنطقة [٩٣] .

وبالعودة إلى سياسة الصين تجاه الأزمة النووية الإيرانية، فقد سعت الصين إلى خطوة لإعادة الثقة مع إيران، إذ رحبت حكومة بكين بتوقيع إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البروتوكول الإضافي في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣، الذي يقضي بإجراء تفتيش للمنشأة النووية الإيرانية التي يشتبه أنها غير معلن عنها، إذ أوضح لي زها وزنغ وزير الخارجية الصيني في لقاء صحفي له عام٢٠٠٤، بشأن موقف الصين من المسألة النووية الإيرانية أثناء النقاشات التي أجرتها

الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران في العام نفسه حول السجال والخلاف بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني، فأشار إلى أن بلاده على يقين بأن إيران تنفذ برنامج سلمي للطاقة النووية [٩٤] .

وفي تصريح آخر أدلى به ليوجي تان السفير الصيني في طهران في منتصف عام٢٠٠٤، عبّر فيه عن أحقية إيران المطلقة في إستخدام الطاقة النووية السلمية. وأمام إجتماع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول /سبتمبر من العام نفسه، دعا شانغ يان المندوب الصيني المجتمع الدولي إلى إحترام الدوافع في حق إيران المشروع في إستخدام الطاقة النووية، موضحاً أن برنامج تخصيب اليورانيوم لا يشكل دليلاً دامغاً على أنه يستهدف صنع أسلحة نووية، وأن اليورانيوم المخصب يمكن إستخدامه إما لتوليد الكهرباء أو لصنع القنابل، مشيراً إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تفرض حظراً على التخصيب، مؤكداً في سياق دعوته على إلتزام إيران في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسعيها لحسم القضايا المتعلقة بالملف النووي الايراني، بمصادقتها بعجالة على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣[٩٥] .

كما ذكر هو شياودي سفير الصين لشؤون نزع السلاح لدى الأمم المتحدة أن على إيران إتخاذ خطوات جديدة بهدف بناء الثقة وزيادة مستوى الشفافية .ومن جهته صرح شانغ هوا زهو ممثل الصين في عضوية مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر٢٠٠٤، أن بلاده تعارض المحاولات الأمريكية لدفع الوكالة الدولية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وقال:"إن مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الموقع والمنبر المناسب لحسم هذه القضية، وليس ثمة داعٍ لإحالتها إلى مكان آخر"[٩٦] .

وقبيل زيارته إلى طهران في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٤، أجرى وزير الخارجية الصيني لي هاو زنغ اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأمريكي كولن باول والبريطاني جاك سترو موضحاً لهما أن القضية النووية الإيرانية يمكن أن تزداد تعقيداً فيما لو أحيلت إلى مجلس الأمن الدولي مؤكداً على أن إيران تقيم علاقات تعاون بنّاءة وإيجابية إقليمياً ودولياً [٩٧].

فالصين تؤيد فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط بأسرها خالية نووياً، وترى في موافقة إيران على إستقبال مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمكينهم من دخول منشآتها النووية المعلنة دليلاً كافياً على حسن نواياها[٩٨] . وفي حقيقة الأمر وجدت الصين أن حيازة إيران لأسلحة نووية ليس من مصلحة الصين على الإطلاق، لان ذلك سوف يؤدي إلى مخاطر التوتر في منطقة الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط، الذي بدوره سوف يؤثر بشدة على الاقتصاد الصيني، وبخاصة انه في حالة وصول تلك الأسلحة بيد الجماعات المتشددة ستكون عواقبها خطيرة للغاية [٩٩] . فالصين تعتقد أن التبادلات الدينية مع إيران لا تخلو من شيء من المخاطرة، ولا سيما ان الصين تحتفظ

بسيطرة شديدة على سكانها المتشددين الذين يغلب عليهم الإستياء من الحكم الشيوعي الصيني، وترى أن التبادل الديني من الناحية النظرية قد تؤدي إلى المزيد من التطرف، ولكن مع ذلك ترى حكومة بكين أن المصالح والمنافع المتبادلة بين البلدين تغلب على تلك المخاطر، ولا سيما أن إيران عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ويمكن أن تساعد الصين في تعاملها مع المتشددين المسلحين ضمن المنطقة الغربية الصينية(١٠٠) .

وتتفق الصين مع رؤية القوى النووية الأخرى في ضرورة الحيلولة دون إنضمام قوى جديدة إلى النادي النووي، وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى الإختلال في ميزان القوى وإلى سباق تسلح نووي، لكنها –وبخلاف القوى الغربية -لا ترى في البرنامج النووي الإيراني خطراً داهماً وتهديداً مباشراً للمصالح الجوهرية الصينية، وهي غير مقتنعة بأن إيران تمتلك القدرات العلمية والأدوات التقنية لتعزيز نسبة التخصيب لديها لتصل إلى إنتاج قنبلة نووية في وقت قصير، أو أنها تمتلك التقنية اللازمة لتحويلها إلى رؤوس نووية يمكن تحميلها على صواريخ(١٠١) .

إذ إن الصين لا تشاطر الولايات المتحدة في الإصرار بمواقفها الشديدة إزاء البرنامج النووي الإيراني، فالسياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة النووية الإيرانية واصلت توكيدها على معالجة الأزمة من خلال الطرق الدبلوماسية (١٠٢) . ففي١٩ أيلول/سبتمبر٢٠٠٥، ومصادر أخرى ذكرت في ٢٤ من الشهر والعام نفسه، إمتنعت الصين عن التصويت في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل روسيا الاتحادية على السماح بإحالة الملف النووي الإيراني–بمساعي وضغوط أمريكية– من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي، إقتناعاً بأن هذا الإجراء من شأنه يؤدي إلى جعل تسوية الأزمة أكثر صعوبة(١٠٣) .

كما أن حكومة بكين ترتكز في موقفها إلى حدٍ ما بموقف روسيا، فمن المعروف أن الموقفين الصيني والروسي يتأثران احدهما بالأخر في كثير من الأحيان في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية كالعراق وأفغانستان وكوريا الشمالية ويوغسلافيا، وعلى ما يبدو جلياً في المسألة الإيرانية، وهذا يفسر أن بكين ظلت مدة طويلة مهمشة وبعيدة عن الإهتمام الدولي الذي كان مشغولاً –كما بدا واضحاً -في إقناع عواصم أخرى على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مصالحها الجوهرية وتطلعاتها لممارسة دور يتناسب مع حجمها البشري والإقتصادي(١٠٤) .

ومن جانب آخر كان قرار إمتناع الصين عن إحالة الملف النووي الإيراني قـد أحرجهـا، لأنه يلاحظ بأن الصين تترك المبادرة في ما يتعلق بطرح الحلول والمبادرات مكتفية بتردد ضرورة حل الإشكال دبلوماسياً. ويبدو أن السبب الرئيس في ذلك تفادي خوض مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حال قررت الصين ولوج الملف الإيراني من منطلق انه تهديد لأمنها القومي وأمن إمداداتها النفطية ومصالحها الإقتصادية مع إيران(١٠٥).ولا سيما ان شركة LIMMT الصينية

لشؤون التجارة والاقتصاد عوقبت من لدن الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، لممارستها نشاطات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، إذ لجأت إلى بيع مواد متنوعة بالنيابة عن إطراف متعددة تابعة لصناعة الدفاع الإيرانية، وبأن تلك المواد تخضع للسيطرة على التصدير، وقد تستخدم في برامج نووية وعسكرية وإنتاج صورايخ باليستية[١٠٦] .

لذلك فان الصِدام غير ممكن مع الولايات المتحدة كما تراه الصين، لا بل أنه وفق تصوراتها سيكون بمثابة حرب لا تتحملها الصين، لذلك ظلت تؤيد علناً حق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية السلمية بإعتبار أن ذلك لا يتنافى مع إتفاقية عدم الإنتشارالنووي[١٠٧] بمعنى أن الصين تحاجج الغرب طالما أن إيران ملتزمة بإتفاقية عدم الإنتشار النووي، وبأنها لن تستخدم التقنية النووية المدنية لأغراض عسكرية ويجب عدم حرمانها من حقها المشروع، بما في ذلك عملية التخصيب كما تنص عليها تلك الإتفاقية في فقرتها الرابعة [١٠٨] .

لكن بالرغم من ذلك صوتت الصين مع روسيا على إحالة الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي في آذار/مارس٢٠٠٦، إذ حاولت الصين إعاقة وتخفيف وطأة الجهود الأمريكية ضد إيران، حتى أنها أرسلت في شباط/فبراير من العام نفسه رسالة واضحة إلى حكومة طهران دعتها إلى عدم استئناف نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم، بإعتبار أن التعنت الإيراني المتواصل كان السبب وراء نقل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي [١٠٩] .

وأكدت حكومة بكين انه في حال حيازة إيران للسلاح النووي لن يعمل بأي حال من الأحوال على إيجاد قوة موازنة للقوى الأمريكية من المنطقة [١١٠] . وهذا ما جعل إيران تفقد الأمل بشأن دعم الصين لهم في مجال تصنيع سلاح نووي، من خلال ما أوضحته المقالة الافتتاحية لصحيفة طهران الصادرة في آب/أغسطس٢٠٠٦، التي جاء فيها:" إننا لا نتوقع الكثير من الصين في مجلس الأمن الدولي، وان القضية النووية لابد أن تؤخذ بنظر الاعتبار في علاقاتنا"[١١١] .

حاولت الصين التفسير لإيران بأن علاقاتها معها تتجاوز المصالح الإقتصادية فهي تسعى إلى تأسيس علاقات ثنائية قوية مع إيران للمساعدة في إحداث توازن مع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، وحتى تزيد من التأثير الستراتيجي للصين في المنطقة، كما ترى الصين أن تزايد النفوذ والتأثير الإيراني في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أمر مفيد لها، لأنه يمكن أن يخدم مصالحها الستراتيجية والإقتصادية والسياسية في المنطقة [١١٢] .

ومن أجل أن تبرهن الصين لإيران سبب الموافقة على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، أوضحت أن تعاطيها مع الأزمة النووية الإيرانية تنطلق عِبر التمسك بمبادئ خمسة، وهي:

أولاً : إن مساعي الصين في إقامة علاقات حصرية مع إيران كان من أجل زيادة مركزية دبلوماسيتها تجاه الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب، فالصين تأمل في الاستفادة من علاقاتها مع إيران من خلال العمل على إقناع الغرب بأن الصين وحدها يمكنها الحفاظ على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة في ما بين إيران والغرب.

ثانياً :أوضحت الصين وبصورة ثابتة من أنها تدعم حق إيران في تطوير قدرات نووية، تهدف إلى إنتاج الطاقة النووية لأغراض مدنية، وبأن البرنامج النووي الإيراني شرعي طالما لا يسعى إلى الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أسلحة نووية، ولكم طالبت الصين في وجوب أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة المسؤولة بخصوص التعامل مع البرنامج النووي الإيراني وليس مع مجلس الأمن الدولي[١١٣] .

وترى الصين أن عجز الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم قدرتها على إصدار إجراءات رادعة تكون بذلك منسجمة مع سياسة الصين في عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد سعت الصين بتروٍّ وهدوء الى تأخير أو عرقلة عرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن الدولي، حتى لا يتسنى له فرض عقوبات ضد إيران، كما سعت إلى إقصاء المسألة أطول مدة في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم العمل على تفريغ قرار العرض من مضمونه وإضعافه إلى أدنى مستوى بإضافة تعديلات صينية مقبولة من جميع الأطراف قبل الموافقة على تمريره إلى مجلس الأمن الدولي بامتناعها عن التصويت، ولا سيما ان بكين إستضافت المحادثات الدولية لحل الأزمة النووية الكورية في محاولة الترويج لها كنموذج جديد لحل النزاعات الإقليمية، وذلك للحيلولة دون رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، إلا أن دبلوماسيتها فشلت في إقناع الأطراف المعنية بقبول مبادرتها[١١٤] .

ثالثاً :أعلنت الصين وبصراحة أنها في الوقت الذي تدعم فيه حق طهران في تطوير قطاع الطاقة النووية لديها، فإنها كذلك تعارض عمل إيران في تطوير أسلحة نووية، كونها تلقت ضمانات من حكومة طهران، بأن إيران ليس لديها نوايا تهدف إلى عسكرة برنامجها النووي، وهذا ما مّكن الصين في أن يعطيها غطاءً دبلوماسياً يجعلها تؤدي دور المسؤول والشريك في المجتمع الدولي في الوقت الذي تواصل فيه تطوير علاقاتها الإقتصادية مع إيران، وإذا لم تعمل إيران في نهاية الأمر على تطوير قدرات تسليحية نووية، فإن الصين يمكنها عند ذلك الإشارة إلى موقفها الرسمي على أنه دليل على مدى إلتزامها وتمسكها بالإستقرار الإقليمي[١١٥] .

رابعاً :إن الصين ليست لديها ضغوط معتدلة على إيران لتنظيم نشاطاتها النووية، بينما تحتفظ بدعم من اجل حكومتها تلك. وفي الوقت الذي تؤيد فيه الصين حق إيران في امتلاكها برنامج نووي، فإنها أيضاً في الوقت نفسه تُعّلق أهمية كبيرة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، وتبقى إيران

بالنسبة إلى الصين تأتي بعد الولايات المتحدة من حيث الأسبقية، أما الأخيرة فإنها تأتي بعد إيران من حيث الأهمية [١١٦] .

خامساً :إن الصين مصممة على إثبات انه ليس بإمكان الولايات المتحدة أن تجد حلاً للبرنامج النووي الإيراني من خلال الوسائل العسكرية، ولهذا فان للموقف الصيني وجهان الأول :أن الصين ترى في الأمن الإقليمي وخاصة ما يتعلق بإيران على أنه قضية محورية بالنسبة إلى أمن الطاقة الصينية. وفي حال ردت الولايات المتحدة على البرنامج النووي الإيراني عِبر الطرق العسكرية، فإنه بلا شك سوف يكون لذلك تأثيرات سلبية على إستيرادات الصين من نفط منطقة الشرق الأوسط عبر الخليج العربي .أما الثاني :أن التدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة ضد إيران، سوف يعمل على تقويض النفوذ الإقتصادي والسياسي للصين مع إيران، فضلاُ عن أنه سوف يؤدي إلى تهميش دور الصين في منطقة الشرق الأوسط [١١٧] .

ومع أن الصين تمتنع عن التصويت على أي قرار لا توافق عليه، فهي تميل إلى إستخدام حق النقض (الفيتو) تفادياً لخطر العزلة الدبلوماسية، وبخاصة إذا أبدت روسيا القرار، والأكثر احتمالاً أن تهدد الصين بإستخدام حق النقض لتفادي أي قرار يمكن أن يهدد علاقاتها الإقتصادية مع إيران، أي انه في هذا الإطار تحاول الصين إمساك العصا من المنتصف أولاً:لجهة إرضاء جميع الأطراف المعنية أو عدم إغضابها على الأقل من خلال التمسك بالقرارات والإتفاقات الدولية في تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي النووي فيما إذا كان غايات البرنامج النووي الإيراني لأغراض عسكرية بحته .وثانياً: لجهة إستخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون للجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني[١١٨] .

فالصين كما أعلنت أنها ترفض مبدأ العقوبات لأسباب أخلاقية، ولكونها هي نفسها كانت إحدى ضحايا العقوبات الدولية ولا تزال تعاني من بعضها، من مثل حظر إستيراد السلاح المفروض عليها منذ أكثر من عقدين، بعد أحداث ميدان تيانانمن عام١٩٨٩، وبالتالي فإنها من الصعب أن تقبل بفرض عقوبات على دول أخرى، وترى أن العقوبات لابد أن تؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة يتضرر من جّرائها المواطن العادي، كما حدث في العراق وفي كوريا الشمالية، وهي ليست وسيلة ناجحة لحل الخلافات والنزاعات الدولية بل تزيد من حدتها كما هو الحال مع إيران. كما ترى أن العقوبات عادة ما تؤدي إلى ردود فعل غاضبة تقطع الاتصالات وتؤدي إلى إغلاق الأبواب أمام الحلول الدبلوماسية، وبالتالي تؤدي إلى فقدان الثقة بمجلس الأمن الدولي وبالمنظمات الدولية المعينة، واعتبارها أدوات لتنفيذ سياسات القوى الكبرى [١١٩] .

وتنطلق معارضة الصين للعقوبات ضد إيران من فهم عميق للنتيجة النهائية، كما يعود إلى إدراكها بأن تطور العقوبات من التضييق إلى الخنق الإقتصادي سيؤدي إلى الانفجار، وبالرغم من

ذلك فأن الحديث عن رأي واحد في الصين بشأن تقدير أبعاد إستمرار إيران في برنامجها النووي، يُعّد أمراً غير منطقي في ظل وجود مدرستين بين الدوائر المهتمة بالسياسة الخارجية الصينية، فهناك مدرسة تصر على أن السلوك الإيراني يمكن له أن يُعرض الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط للخطر، وبالتالي يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالمصالح الصينية في المنطقة، وتخشى هذه المدرسة من إحتمالية التصعيد وزيادة حدة التوتر وبخاصة إذا ما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جزءً من أية مواجهة عسكرية. ويعتقد المؤيدون لهذه الأفكار أن على الصين أن تكون حذرة من الحركات الإيرانية، ويحب عليها أن تسعى بنشاط للتوسط بين طهران وواشنطن. في ما ترى المدرسة الثانية أن ممارسة إيران لسياسة الهاوية النووية يمكن له أن يستمر دون أن يكون هناك عواقب وخيمة، وان الولايات المتحدة ستمنع أية مواجهة عسكرية، وتتلقى هذه المدرسة دعماً من لدن شركات النفط والغاز المملوكة من لدن الدولة ومؤيديها من حكومة بكين التي تعد أمن النفط والطاقة هو الأمر الأكثر إلحاحاً وأهم من الملف النووي الإيراني، فلهذه الشركات مصالح كبيرة لتجنب العقوبات، ولها أيضاً تأثير كبير على صناعة السياسة الصينية إزاء إيران[١٢٠] .

ويرى العديد من المحللين أن الصين تحاول توظيف الورقة الإيرانية لتقوية الموقف التفاوضي الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية ومساومتها حول حزمة القضايا الخلافية العالقة بين الجانبين حول قضايا التجارة وسواها من القضايا المشابهة، حتى أن الصين كانت قد هددت بأن تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سيؤثر سلباً على تعاونها في قضايا دولية في إشارة واضحة إلى إيران. فضلاً عن أن الصين تخشى من أن تضع نيات الغرب المتصاعدة حيال طموحات إيران النووية في حسبانها مشاريع الغرب، وحسابات إسرائيل مع تجاهل المصالح الصينية مع إيران التي تتخوف الصين من أن تفضي العقوبات المزمع تنفيذها ضد إيران إلى الأضرار بأمن الطاقة الصيني أو انسداد أسواقها أمام المنتجات العسكرية والمدنية الصينية. وفي حين تحرص حكومة بكين على عدم افتعال أزمة أو صِدام مع الولايات المتحدة من اجل إيران، فإنها سعت إلى كبح جماح الإندفاع الأمريكي والغربي المتصاعد باتجاهها عبر طريقين: [١٢١].

أولهما :العمل على إقناع الولايات المتحدة بتبني إستراتيجية الطمأنة حيال إيران، كأن تتعهد لها بعدم مهاجمتها أو السعي لتغيير نظامها الحاكم، كما تسمح لها بإمتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، بما يساعد على تهدئة مخاوفها، وتشجيع نظامها وتحفيزه على إبداء فريد من المرونة والتخلي عن طموحاته النووية غير السلمية.

ثانيهما :سعت من خلالهما الصين إلى تقليص حدة النيات الغربية المتصاعدة، إزاء إيران من دون التلويح بإستخدام حق النقض لتقويض الإجماع الدولي في فرض عقوبات شديدة ضد إيران، وإذا كانت هناك تحديات عديدة أمام نجاح المسعى الأول يتصل أبرزها باشتداد وطأة الضغوط الأمريكية

والإسرائيلية على الصين لكبح جماح الطموح النووي الإيراني، فإن ذلك الأخير اصطدام بصعوبة التعويل على إمكانية إجهاض الصين لأي مشروع قرار دخل مجلس الأمن الدولي بتصعيد العقوبات ضد إيران أستناداً إلى خبرة السلوك التصويتي الصيني في مجلس الأمن طوال العقود الأربعة المنقضية، التي لم تستخدم فيها الصين حق النقض سوى ست مرات فقط، ولم تسع في أي منها لتعطيل ثلاث جولات سابقة من العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران منذ عام٢٠٠٦، سواء بالرفض أو حتى بالإمتناع عن التصويت.

فمن الجدير بالإبانة لم تستخدم الصين حق النقض إلا عندما يتعلق الأمر بمصلحة صينية جوهرية تمس الأمن الصيني بشكل مباشر(١٢٢) . ومن المؤكد أن مصالحها النفطية والإقتصادية مع إيران يُحتّم عليها تنفيذ ذلك. إلا أن رئيس الوزراء الصيني زهاو ايكزنك، أحبط ذلك الأمل في إجابته عن سؤال تقدم به صحفي إيراني سأله في ما إذا كانت الصين تنوي إستخدام حق النقض في حال تصويت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات ضد إيران، بقوله:" لا يمكن إستخدام الفيتو بصورة شاملة، وإننا يجب أن نرى في ما إذا كان هناك أساس لهذا التوجه أي تطوير سلاح نووي، ومن صاحب هذا الحق لفعل ذلك"(١٢٣) .

وهذا بذاته يفسر حقيقة الطريقة الدبلوماسية بأن التصويت الصيني سوف يعتمد ليس على الدليل الدامغ من قيام إيران بتطوير أسلحة الدمار الشامل وحسب، وإنما كذلك على موقف الدول الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في هذا الموضوع .

لكن بالرغم من تكرار حكومة بكين موقفها لدى ردها على استفسارات الصحفيين بشأن إيران من أن العقوبات ليست حلاً فعّالاً للنزاعات الدبلوماسية (١٢٤) صوتت لصالح جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني بخصوص فرض عقوبات دولية ضد إيران، من مثل قرار رقم١٦٩٦ الصادر في ٣١ تموز/يوليو٢٠٠٦ الذي ألزم إيران بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة والتنشيط النووي، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما دعمت الصين القرار رقم١٧٣٧ الصادر في٢٣ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦ الذي فرض عقوبات على الصادرات والإستيرادات النووية إلى إيران من خلال منع الإمداد لها بالموارد والتكنولوجيا النووية وتجميد أصول الشركات والأفراد الرئيسيين المرتبطين بالبرنامج النووي. فضلاً عن تأييد الصين للقرار رقم١٧٤٧ الصادر في٢٤ آذار/مارس٢٠٠٧ الذي وسع نطاق العقوبات لتشمل حظر صادرات الأسلحة، وتوسيع تجميد الأصول الإيرانية (١٢٥) في الوقت الذي تعرضت له أطراف صينية إلى عقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في ظل قانون عدم وصول التقنية النووية إلى إيران، ففي صيف عام٢٠٠٧ وصلت شحنة صينية إلى إيران تضم تكنولوجيا عسكرية حساسة

ومواد ذات إستخدام مزدوج كانت مدرجة في القوائم الدولية التي كانت محظورة ضمن فقرات قرار العقوبات الدولية لعام٢٠٠٧ الصادر ضد إيران [١٢٦].

وبما أن الصين واصلت تصويتها لصالح قرارات العقوبات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، والقرارات اللاحقة كالقرار رقم١٨٠٣ الصادر في٣ آذار/مارس٢٠٠٨، والقرار رقم١٨٣٥ الصادر في٢٧ أيلول/سبتمبر٢٠٠٨، لكن بعد أن نجحت الصين من التخفيف من حدة وفعّالية تلك القرارات قبل الموافقة عليها [١٢٧].

فلقد برز الموقف الصيني وكأنه يغرد منفرداً خارج سرب مجموعة(٥+١) وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، حينما أبلغت الصين القوى الكبرى بأن ممارسة المزيد من الضغوط على إيران لن يقنع الأخيرة بإيقاف عملية تخصيب اليورانيوم على أراضيها، أي بمعنى أن الصين سعت في كل مرة إلى تخفيف المطالب الغربية بفرض عقوبات أشد، لأن المسؤولين الصينيين كانوا يفضلون المفاوضات بدلاً من العقوبات كونها ليست الحل الأمثل. ثم دخلت الصين بعد ذلك في جدل حول تفسير مضمون تلك العقوبات وبخاصة الفقرة التي تشير إلى ضرورة قيام إيران بإجراءات كافية لبناء الثقة حول الطبيعة السلمية لبرامجها النووية، بإعتبار أن الصين تحررت من بعض القيود التي كانت تشل حركتها الدبلوماسية، وامتلكت العديد من الأوراق التي باتت تؤهلها لاجتياز عتبة جديدة من التحول الستراتيجي والجغرافي الستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى، والإنخراط في دور أكثر فعّالية على المستوى الإقليمي والدولي[١٢٨].

ولاحتواء مساعي الصين وحملها على تغيير موقفها إزاء إيران، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مزدوجة شقها الأول تصعيدي ينطوي على التلويح بممارسة الضغوط على بكين ومساومتها في ملفات أخرى كقضايا التبت وتايوان وعلاقاتها الإقتصادية الدولية .وفي هذا السياق لم تتورع الولايات المتحدة عن تنفيذ صفقة أسلحة جديدة مع تايوان في عام٢٠٠٨ وهو ما ارتأت فيه الصين تجديداً لأجواء الحرب الباردة وتهديداً للعلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيما بعد أن استقبلت الإدارة الأمريكية الزعيم الروحي للتبت الدلاي لاما وذلك بالرغم من حث الرئيس الصيني هو جين تاو للرئيس الأمريكي باراك اوباما في لقائهما ببكين في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٨ على عدم استقباله بالرغم من تنامي الاستياء الصيني من استقبال أية دولة للدلاي لاما بعد الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت التبت في آذار/مارس٢٠٠٨ أي في الشهر والعام نفسه الذي صدر فيه قرار العقوبات ضد إيران. أما الشق الآخر من الستراتيجية الأمريكية إزاء بكين كان تفاوضياً ترغيبياً، إذ بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بعضوين في مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى بكين، لتحذيرها من تضرر مصالحها في حالة فشل

الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية بما يدفع إسرائيل للقيام منفردة بضربة عسكرية ضد إيران. فضلاً عن الدور الأمريكي الذي مارسته كلينتون أثناء جولتها بدول الخليج العربية عام٢٠٠٨ للضغط على الصين، إذ سعت الوزيرة الأمريكية إلى إقناع قادة تلك الدول بتوظيف علاقاتهم الإقتصادية القوية مع الصين عن طريق زيادة الصادرات النفطية إلى الصين. وهذا ما ركز عليه وزير الطاقة الأمريكي ستيفن تشو أثناء زيارته هو الآخر إلى المملكة العربية السعودية وعواصم خليجية عربية أخرى، بهدف تقليل إعتماد الصين على النفط الإيراني عِبر طمأنتها بتزويدها باحتياجاتها من الطاقة حال موافقتها على حزمة العقوبات الجديدة ضد ايران[١٢٩]. في الوقت الذي حاولت فيه إيران الحصول على مواد تتعلق بالصواريخ، وكذلك ثنائية الإستخدام من الصين في كانون الثاني/يناير٢٠٠٩[١٣٠] .

فضلاً عن ما أثاره الكشف عن منشآت إيرانية جديدة قرب مدينة قم الإيرانية في أيلول/سبتمبر٢٠٠٩ كنقطة تحول في الأزمة النووية الإيرانية، نتيجة موجة الإنتقادات الدولية الواسعة التي أدت إلى تصاعد وتيرة السجال بين إيران والمجتمع الدولي، فلقد ألقى بظلاله على مواقف الدول المعنية بإدارة الأزمة، كونه منح فرصة للقوى الغربية لتشديد لهجتها ومواقفها بالإصرار على فرض حزمة عقوبات جديدة على إيران، كما أدى إلى إرباك في الموقف الصيني المعترض بنسبة مختلفة على مبدأ فرض العقوبات [١٣١]. ولا سيما بعد أن صوتت الصين في الشهر والعام نفسه لصالح قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي دعا إيران إلى التعاون الكامل في توضيح برنامجها النووي، وقد أعربت حكومة بكين عن أملها في تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التوصل إلى حل مناسب لازمتها النووية مع الغرب[١٣٢] .

فبالرغم من الضغوط الدولية المستمرة التي تعرضت لها الصين لإقناعها في تغيير موقفها أو على الأقل تليينه، إلا أنها رفضت مبدأ فرض العقوبات وأكدت أن الباب لم يغلق بعد أمام حل دبلوماسي يفضي إلى تسوية مقبولة للازمة[١٣٣]. وهذا ما أكده تشي تانغ المتحدث باسم الخارجية الصينية في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٩، من أن الصين تحترم خيارات الشعب الإيراني، وذلك تعقيباً منه على ما أشار إليه الرئيس الصيني هو جين تاو أثناء اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون– SCO في حزيران/يونيو منه، من إلتزام بلاده بالعمل مع إيران بقوله:" نحن واثقون تماماً أن ودية العلاقات الإقتصادية العميقة بين البلدين يجب أن تستمر إلى الأبد، وإيران سوف تدرك أن مصالحها الإقليمية والدولية ستفرض عليها إلتزامها بالخيارات المثيلة مع ما جاءت به الإتفاقيات والمعاهدات الأممية بشأن برنامجها النووي"[١٣٤] .

إذ سعت الصين من خلال محاولة اللعب بعامل الوقت إلى توسيع هامش مناوراتها مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على تنازلات أكبر تخدم

المصالح الصينية الخاصة، لكن ذلك لا يعني أن بإمكانها المضي في لعبة الوقت ما لا نهاية، وبخاصة بعد أن فقدت ورقة قوة مهمة وهي الاستقواء بالموقف الروسي، إثر تراجع موسكو عن رفضها الواضح للعقوبات، الأمر الذي ترك الصين وحدها في الميدان، وأدى إلى وضعها في شبه عزلة دولية، وهو وضع لم ترغب في حينه الصين بأن تجد نفسها فيه .ولهذا انصبت جهودها نحو الضغط على إيران لإقناعها بقبول مبدأ تخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، وإبداء تعاون أكبر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد بدت الصين أنها نجحت في بعض ذلك وفق المؤشرات التي وردت من طهران، إذ دعا سعيد جليلي الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني عقب زيارته إلى بكين في مطلع نيسان/ابريل٢٠١٠ إلى عقد مؤتمر دولي للحد من انتشار السلاح النووي تستضيفه طهران ويحضره ممثلون عن أكثر من ستين دولة بما فيهم الصين بعد أيام من عقد القمة النووية في واشنطن[١٣٥]. الذي بدت فيه الصين وكأنها تنتظر بفارغ الصبر عقدها، لكي يقر الرئيس الأمريكي اوباما بأهمية الملف النووي الإيراني لواشنطن، وهو ما أعلنه الأخير أثناء زيارته إلى بكين في كانون الثاني/يناير٢٠١٠ بقوله:" إن المسألة الإيرانية هي قضية مصالح جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة"، وعليه فإن الصين تحاول إقناع الإدارة الأمريكية بأن موقفها من الملف النووي الإيراني ليس مجرد قضية مصالح نفطية وتجارية وحسب، كما انه ليس قضية مبدئية وأخلاقية فقط، بل هو جزء من رؤية ستراتيجية شاملة في إطار لعبة التنافس الدولي الجديد، وان الإدارة الأمريكية إذا كانت تنظر إلى المسألة الإيرانية بوصفها قضية مصالح جوهرية فمن الأجدى لها مقايضتها بقضايا ومصالح جوهرية صينية كقضيتي تايوان والتبت[١٣٦].

لكن بالرغم من كل ذلك ظلت إيران متمسكة بموقفها في مواصلة العمل على تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، مما أثار جدل بين وجهات نظر مختلفة داخل الأقسام والدوائر الصينية صاحبة القرار والمعنية بإدارته مثل دائرة غرب آسيا وشمال أفريقيا، ودائرة الحد من التسلح، ودائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية الصينية ، مما أدى إلى نقل الموقف الصيني تجاه الملف النووي الإيراني إلى نائب رئيس الوزراء الصيني داي بينغ غو الذي يمسك بجميع ملفات الصين الستراتيجية . وكان الجدل يتمحور بين فريق يرى أن السلوك الإيراني المتشدد قد يؤدي إلى اضطرابات وعدم استقرار في الشرق الأوسط، بل قد يعود إلى مواجهة عسكرية الأمر الذي سيضر بمصالح الصين في المنطقة ويؤثر في علاقاتها بالقوى الكبرى، ويغلق مضيق هرمز، ويلحق ضرراً كبيراً بمصالح الصين الستراتيجية. بينما يرى فريق آخر أن المواجهة العسكرية مستبعدة تماماً –على الأقل في المدى القريب -لان تخبط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق لا يسمح لها بتورط جديد تكون تداعياته اشد وأقسى، فضلاً عن أن واشنطن –كما ترى بكين -تمتلك من أدوات الضغط ما يكفي للجم إسرائيل عن القيام بمغامرة غير محسوبة. ومن هنا جاء الموقف

الرسمي الصيني ليجمع بين كل تلك الهواجس لتحقيق القدر الأكبر من المصالح، فتمسكت الصين بمطالبة إيران بالإلتزام بمعاهدة الحد من الإنتشار النووي، وباحترام سلطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معها، وفي الوقت نفسه طالبت الصين القوى الأخرى باحترام حق إيران بحيازة التقنية النووية السلمية، وحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، وعدم اللجوء إلى العقوبات إلا بعد استنفاد جميع السبل والوسائل الدبلوماسية، علاوة عن معارضة الصين لأي حل عسكري(١٣٧).

وهذا ما جاء في تصريحات صحفية للمتحدثة باسم الخارجية الصينية جيانغ يوي عقب الاجتماع الذي جمع الرئيس الصيني هو جين تاو مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما في واشنطن في نيسان/ابريل٢٠١٠، بقولها:" تؤيد الصين ستراتيجية المسار المزدوج وهي تؤمن دائماً بأن الحوار والمفاوضات هما القناة الأمثل لتسوية الأزمة النووية الإيرانية، وبأن العقوبات وممارسة الضغط ليست السبيل لحل المشاكل ولن تساعد الجهود الدبلوماسية التي تبذل لحل تلك الأزمة(١٣٨).

بدليل أن الصين بالرغم من موافقتها على القرار رقم١٩٢٩ الصادر في٩ حزيران/يونيو٢٠١٠ الذي وسع دائرة العقوبات المفروضة على إيران بحيث شدد الحظر المفروض على الأسلحة، وفرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج النووي، وتجميد الأصول والتمويل الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط الشحن الإيرانية، وتوجيه الدول بتفتيش شحن السفن الإيرانية، ومنع الدول من تقديم الخدمات المالية المستخدمة في النشاطات النووية الحساسة، إلا أن حكومة بكين أعلنت في الوقت نفسه المعارضة على العقوبات لكونها كما وصفتها عقوبات أحادية فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران، مؤكدة على ضرورة حل الأزمة عن طريق الحوار، وأعربت عن أملها في أن تبدأ المحادثات بين إيران ومجموعة فيينا التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية في القريب العاجل. كما أصرت على معارضة هذه العقوبات بسبب تجاوزها الأمم المتحدة، وبأنه لا ينبغي لأي طرف دولي أن يتخذ أية خطوات منفردة دون الرجوع إلى المنظمة الأممية التي تقوم بتنسيق الجهود في هذا الشأن(١٣٩) .

وفي الواقع أن الاعتراض الصيني على هذا القرار يشير إلى أن هناك اعتبارات مصلحية بحتة تفسر هذا الموقف، تتعلق بمصالحها الإقتصادية والتجارية مع إيران، ولا سيما أن العقوبات تهدد بالفعل المصالح الصينية وبخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يأتي:

أولاً: إن هذه العقوبات التي تركز على قطاعي النفط والغاز الإيراني، قد تستهدف الشركات الصينية العاملة في أوروبا، التي تستثمر في هذين القطاعين، لأنها تمنع أي إستثمارات جديدة أو تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والمعدات والخدمات الخاصة التي تتعلق بالتكرير والغاز الطبيعي المسال في إيران، وهذا بلا شك سيؤثر بالمصالح الإقتصادية الصينية في إيران، التي تتجاوز إستثماراتها هناك ما يقرب من(٤٠)مليار دولار بحسب التصريحات التي أدلى بها حسين نقريكار

شيرازي نائب مدير النفط الإيراني، أي بمعنى أن موافقة الصين على هذه العقوبات الأوروبية يعني توقف شركاتها العاملة في أوروبا عن مواصلة إستثماراتها في طهران وبالتالي سُيسبب لها خسائر اقتصادية كبيرة .

ثانياً: إن العقوبات الأخيرة قد تؤثر بالمصالح التجارية للصين في إيران، لان تستهدف قطاع التجارة والإستيرادات السلعية، وبخاصة ذات الإستخدام المزدوج التي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الصينية إلى إيران(١٤٠) .

ثالثاً: رأت الصين أنها ستخسر إيران وإمتيازاتها هناك، ولا سيما بعد أن بدأ تهديد إيران بطرد الطيارين الروس بمثابة رسالة واضحة إلى الصين أيضاً، فضلاً عن أن الأخيرة وجدت أنها ستفقد مصداقيتها وسيؤثر في كونها شريك لا يمكن الاعتماد عليه أو الوثوق به، وستضطر الصين الى الانفتاح على قوى إسلامية أخرى مثل تركيا التي تحمل ملفات ومطالب ذات طبيعة أخرى تتعلق بقضايا صينية داخلية كوضع مسلمي الإيغور ذوي الأصول التركية في إقليم شينجيانغ الصيني المضطرب (١٤١).

رابعاً: الإنتقادات التي واجهتها الصين من الحكومة الإيرانية، إذ أكد محمد رضا مير تاج الديني نائب رئيس الجمهورية الإيرانية للشؤون البرلمانية بأن القرار الدولي الجديد ضد إيران لن يضرها في شيء وبخاصة نشاطاتها النووية السلمية، وانتقد الموقف الصيني، بقوله:" إن الصين ذهبت في الاتجاه الأمريكي في ما يتعلق بالتصويت لصالح القرار، وإن قللت من مستوى القرار، إلا أن إيران لم تتوقع من الصين أن تتماشى مع الإرادة الأمريكية..." (١٤٢).

وظلت الصين متمسكة بمبادئها في ما يخص موقفها من الطاقة النووية والبرنامج النووي الإيراني من خلال النقاط الآتية: (١٤٣).

١- دعم أية دولة في الحصول على الطاقة النووية السلمية ما دامت ملتزمة بمعاهدة منع الإنتشار النووي.

٢-معارضة إستخدام الحق السلمي بإستخدام الطاقة النووية للوصول في ما بعد إلى إنتاج السلاح النووي.

٣- ضرورة حل المعضلة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية.

٤- توجيه النصائح وحث الإيرانيين على كسر الجمود في موقفهم بشأن التخصيب على أراضيهم.

ولكن بالرغم من مصالح الصين الكبيرة مع إيران، إلا أن مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية أهم من مصالحها مع إيران، فهي تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الإقتصادية مع الولايات المتحدة، ولا سيما أن حجم الإستثمارات الأمريكية في الصين يبلغ حوالي(٤٨) مليار

دولار، فضلاً عن أن الفائض في الميزان التجاري الصيني -الأمريكي لصالح الصين بلغ(٣٥٠) مليار دولار[١٤٤]. أي انه في النهاية لا يمكن للصين أن تنحاز لإيران على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة بصرف النظر عن التوتر في العلاقات الأمريكية -الصينية، فالصين ما زالت تعطي الأسبقية البالغة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بكثير من روابطها مع إيران[١٤٥]. ومما لا شك فيه أن الصين بالرغم من تأكيداتها الصريحة في معارضتها للعقوبات الأمريكية والأوربية الأخيرة ضد إيران على أساس أنها عقوبات خارج إطار الأمم المتحدة، إلا أنها أدركت قوة الضغط الأمريكي الغالبة عليها مما جعلها تتراجع عن معارضتها، ففي الوقت الذي توجه فيه مسعود مير كاظمي وزير النفط الإيراني السابق إلى بكين في مطلع آب/أغسطس٢٠١٠ لإجراء محادثات مع مسؤولي الطاقة الصينية والعمل على جلب إستثمارات صينية إلى مصافِ النفط الإيرانية، أبلغت واشنطن حكومة بكين انه سوف يتوجه روبرت اينهورن المستشار الخاص لشؤون عدم الإنتشار النووي في وزارة الخارجية الأمريكية إلى بكين في نهاية الشهر نفسه لحثها على إلتزام تطبيق العقوبات الدولية على إيران في برنامجها النووي، وكان اينهورن قد دعا الصين إلى إدراك أن لها مسؤوليات دولية بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، تقتضي منها تطبيق العقوبات على إيران في ظل الإنتقادات الأمريكية، لعدم إلتزام الصين الكامل حتى أن أحد نواب الكونغرس الأمريكي دعا إلى فرض عقوبات فورية من لدن الولايات المتحدة الأمريكية على الصين حول الإستثمارات التي قامت بها في قطاع النفط الإيراني، وهي على الأغلب عقوبات اقتصادية. فكان من الواضح من طبيعة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين أنها في غاية الأهمية، ومن المحتمل كذلك أن الدول الأوروبية يمكن أن تنضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تصبح الصين في مواجهة ضغط أمريكي -أوروبي مشترك يجعل رفضها إلتزام العقوبات الأمريكية والأوربية على إيران ذا ثمن كبير ربما لن يُمكنها إحتماله كثيراً، وبخاصة في ضوء ثلاث عوامل: [١٤٦].

الأول: مصالح الصين الإقتصادية والتجارية الكبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

الثاني: إن الغرب يرى في إثارة الصين لقضية إحتياجها النفطي إلى إيران أمراً مبالغاً فيه، وبخاصة مع التقارير التي أشارت إلى أن الغرب مستعد لتوفير مصادر بديلة للصين في ما يتعلق بالنفط الإيراني .

الثالث: إن الصين تبدو واقفة بمفردها في الدفاع عن إيران في قضية العقوبات، في الوقت الذي بدا فيه الموقف الروسي اقرب إلى موقف الغرب في هذه القضية .

الخاتمة:ـ

من خلال ما تم تقديمه، توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة إلى ما يأتي:ـ

١- مما لا شك فيه أن تعاون الصين ودفاعها عن البرنامج النووي الإيراني ينطلق من واقع المصلحة والمنفعة في استثمار التعاون بهدف تطوير المشاريع الإقتصادية بين البلدين التي انطلقت بعد ثورة ايران عام١٩٧٩، إنه ليس من السهولة للصين التخلي عن مصالحها المتنامية مع إيران بشكل لا يجعلها تشذ في إلتزاماتها الدولية في مجال الإستخدام السلمي للطاقة النووية، كما جاء في بنود إتفاقية عدم الإنتشار النووي. بمعنى أنها عملت بواقع ستراتيجي قائم على مبدأ التوازنات الدولية من خلال الإستفادة قدر المستطاع من تعاونها النووي مع إيران من دون ترك المجال للأخيرة العمل على تطوير سلاح نووي، مع هدف الحفاظ على العمل ضمن سياق التعاون .

٢- وجدت الصين في طموحات البرنامج النووي الإيراني بعد إنتهاء الحرب الباردة ومن خلال توطيد دعائم الصداقة مع إيران، منفذاً واسعاً لتقوية وتعزيز قاعدة نفوذها الإقتصادي الإقليمي والدولي ولا سيما في منطقة آسيا الوسطى بعامة ومنطقة الشرق الأوسط بخاصة وتحديداً منطقة الخليج العربي ذات الاحتياطات الكبيرة والغنية بثروتي النفط والغاز الطبيعي .

٣- إن تعاطف الصين الجاد مع الأزمة النووية الإيرانية من خلال محاولاتها في تسويف مواقفها من العقوبات التي وان وافقت في التصويت لصالحها، كانت تبغي من وراء ذلك إضعاف الدور الأمريكي والأوروبي المتشدد ضد إيران، وعدم مواجهته بإعتبار أنه سينعكس سلباً على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وسيسبب لها خسارة كبيرة، ولا سيما أن هنالك ملفات عالقة في العلاقات الصينية – الأمريكية حصراً المتمثلة بمطالبة الصين بتايوان، ورغبة الصين الشديدة من خلال منافستها لليابان في أن تحتل المرتبة الأولى من بين الدول الآسيوية من أجل توسيع الانفتاح التجاري نحو الأسواق الأمريكية والأوروبية. وفي الوقت نفسه تضمن عدم خسارتها لإيران بوصفها شريكاً إقتصادياً مهماً للغاية في مجال الطاقة .

هوامش البحث ومصادره:

(1) John W. Garver, China and Iran Ancient partners in a post-Imperial world,(London-2006), p.203;

محمد سالم احمد الكواز، البرنامج النووي الإيراني، النشأة – التطور– الـدوافع، مجلـة دراسـات إقليمية (جامعة الموصل)، السنة(٨) ،العدد(٢٥) ، كانون الثاني٢٠١٢، ص٢٣٩.

(٢) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، (دمشق–٢٠٠٦)، ص١٣٧.

(3) See: Barry Rubin, China's Middle East Strategy, Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, No. 1 (March 1999).
(4)Garver, China and Iran…, p. 139.
(5) Yossi Melman and Meir Javedanfar, The Nuclear Sphinx of Teheran (New York: Carroll and Graf, 2007), p. 101.
(6)Ibid,p.101; Garver, op.cit., p.203.
(7) Garver, op.cit., p.79.
(8)Ibid,p.79.
(9)See: John W. Garver, 'Is China playing a dual game in Iran?, Washington Quarterly (Winter 2011), pp. 79–88.
(10) John Keefer Douglas, Matthew B. Nelson and Kevin Schwartz, 'Fueling the dragon's flame: how China's energy demands affect its relationships in the Middle East', an article presented to the US–China Economic and Security Review Commission (14 Sep. 2006), p.8.
(11) China and Iran…, p.203.
(12) Joseph Cirincione, Jon Wolfstahl, and Miriam Rajkumar, Deadly Arsenals: Nuclear, Biological, and Chemical Threats, (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005),p.298.
(13) Evan S. Medeiros, Reluctant Restraint: The Evolution of China's Nonproliferation Policies and Practices, 1980-2005, (Palo Alto: Stanford University Press, 2007,p. 79-80.
(14) "Chinese Promises on Proliferation 1981-1997," The Risk Report 4, no. 1 (1998), http://www.wisconsinproject.org/countries/china/china-promises.html.
(15) Garver, China and Iran…, p.205.
(16) Raymond L. Murray, Nuclear Energy:An Interodction to the concepts systems and Applications of Nuclear processes,(bosten-2001),pp.99-100.
(17) Garver, China and Iran…, p.205.
(18)Ibid,p.204.
(19) Ibid,p.207.
(20) Ibid,p.207.
(21) Cirincione,op.cit.,p.298.
(22) Garver, China and Iran…,p.207.

(23) Ibid,p.207.
(24)Mark Hibbs,Sensitive Iran Reactor deal may Hinge on MFN for China,Nucleonies week, oct.1,1992,pp.5-6.
(25) Garver, China and Iran…,p.209;

علي حسين باكير، العلاقات الصينية–الإيرانية والملف النووي، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://alibakeer.maktoobblog.com/85390/%D8%A4

(٢٦) باكير، المصدر نفسه.

(٢٧) الراوي، المصدر السابق، ص ص١٢٩–١٣٠.

(28) Garver, China and Iran…,p.146.
(29) Ibid,p.146.
(30)See: Medeiros,op.cit.pp.71-75.

(*) تمتد جذور هذه الأحداث منذ عام ١٩٨٧ حينما أعلنت الحكومة الصينية على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية في البلاد، ألا أن تلك الإصلاحات لم تحقق المراد تغييره، فكانت السبب في ظهور احتجاجات في ساحة تيانانمن وسط العاصمة بكين قادتها المجموعة الأولى طلبة الجامعات والمفكرين التي دعت إلى التخلص من السيطرة السياسية والاجتماعية لأعضاء حزب الشيوعي الصيني وهضمه حقوق السكان الأصليين وإعطائه حقوق للأجانب، أما المجموعة الثانية قادها العمال الذين اعتقدوا أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية للحكومة زادت عن حدها، إذ تسبب إطلاق الاقتصاد إلى البطالة والتضخم والفساد المالي، إلا أن الحكومة الصينية تمكنت من التفاوض مع قادة المظاهرات الذين ركزوا على مسألة القضاء على الفساد. لكن الاحتجاجات عادت من جديد في الساحة نفسها في ١٥ نيسان/ابريل عام١٩٨٩ وانتهت في٤حزيران/يونيو منه، وكانت مظاهرات منظمة بشكل عام مع مسيرات طلابية يومية، وقد احتجت طلبة الجامعات في بكين مطالبين الحكومة بتطبيق الإصلاحات بشكل جاد، وبسبب رفض المحتجين الدخول في مفاوضات ما لم تقوم الحكومة بتنفيذ مطالبهم، فضلاً عن اتساع الاحتجاجات لتشمل كبرى المدن الصينية مثل شنغهاي واورمتشي وهان وشيان وتشانغشا بحيث وصل عددها إلى عشرات الآلاف، وفي ٢٠ أيار/مايس منه أعلنت الحكومة الصينية الأحكام العربية، إلا أن هذا لم يكن كافياً لإنهاء المظاهرات التي استمرت بدعم شعبي، فقررت حكومة بكين قمع المتظاهرين باقتحام ساحة المحتجين بعد أن اعتقد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني أن استمرار المظاهرات لمدة طويلة شكل تهديداً لاستقرار البلاد، واستخدمت معهم الأسلحة الثقيلة والدبابات لتفريقهم والقضاء على احتجاجاتهم، فذهب ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، وعلى اثر ذلك تعرضت الصين إلى عقوبات دولية لانتهاكها حقوق الانسان . للمزيد من التفاصيل، يُنظر الرابط الآتي:

http:// www.marefa.org/ index.php ;http://www.ihn.org.tr/ar/news/101198

(31)Iran Insists Nuclear Suppies Aren't for Arms san Francisco chronicle,Nov.1,1991.
(32) Bill Gertz,"Chqinese build Reactor for Iranian program, Shingoua,oct.16,1991.
(33) Tom Pfeiffer, "Chinese Sales to Iran Raise Nuclear Concerns," Arms Control Today 21, no. 10 (December 1991).
(34) Andrew Koch and Jeanette Wolf, "Iran's Nuclear Procurement Program: How Close to the Bomb?" The Nonproliferation Review 5, No.1 (Fall 1997),p. 126.
(35) James Martin, Center for Nonproliferation Studies at the Monterey Institute of International Studies, "China Nuclear Chronology," http://www.nti.org/analysis/articles/chinanuclear-chronology.
(36) Andrew Koch and Jeanette Wolf, "Iran's Nuclear Procurement Program: How Close to the Bomb?" The Nonproliferation Review 5, no. 1 (Fall 1997),p. 126.
(37)Ibid.
(38) Elaine Sciolino, "China Will Build A-Plant for Iran," New York Times, September 11, 1992,p.129; Koch and Wolf, "Iran's Nuclear Procurement Program,"; Garver, China and Iran…, p. 214;

الكواز، المصدر السابق، ص٢٤١؛ باكير، المصدر السابق.

(٣٩) الراوي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(40)Bates Gill, Silkworms and Summitry: Chinese Arms Exports to Iran and US-China Relations, (Los Angeles: Asia Pacific Rim Institute, December - 1997),p.14.

(٤١) الراوي، المصدر السابق،ص١٤١.

(42) Garver, China and Iran…,p. 148.
(43) Iranian Ambassador on Hashemi Rafsnjani visit, FarsNews,Sep.22,1992.
(44) FarsNews,Nov.21,1992;

الراوي، المصدر السابق، ص١٤٤.

(45) Farsnews,Feb.12.1993;

الكواز، المصدر السابق، ص٢٤٤؛ حسين، المصدر السابق،ص١٣٨.

(46) Garver, China and Iran…,p.211.
(47)Ibid.p.220;

الراوي، المصدر السابق، ص١٣١.

(48) Rafsnjani on Nuclear Cooperation, FarsNews, jule.22,1993.
(49) Hibbs,op.cit.,p.6, Garver, China and Iran…,p.215.

(50) Lounnas Djallil, China and the Iranian Nuclear Crisis: Between Ambiguities and Interests, European Journal of East Asian Studiesp.241, http://www.brill.nl/ej ea
(51) Ibid.p.241.
(52) Ibid.p.241.
(53) Garver, China and Iran…, p. 213.
(54) Ibid.p.213.
(55) Ibid.p.213.
(56) Djallil,op.cit,p.240.
(57) Garver, China and Iran…, p. 214.
(58) Ibid.p.209.
(59) Hibbs,op.cit,p.7; Gertz,op.cit.
(60) Garver, China and Iran…, p. 209.
(61) Medeiros,op.cit.,pp.60-62.
(62) Ibid.p.63.

(٦٣) باكير، المصدر السابق.

(٦٤) الراوي، المصدر السابق،ص١٤٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص١٣٤

(66) Gertz,op.cit.
(67)Iran told IAEA it will build Chinese UF6 plant at Asfahan ,Nuclear Fuel,Vol.21,No.26,Dec.16,1996.
(68) Koch and Wolf, op.cit., p. 127.
(69) Garver, China and Iran…, p.148.
(70) China‘s Nuclear Exports and Assistance to Iran.The Nuclear Threat Initiative. http://www.nti.org/db/China/niranpos.htm.
(71) Garver, China and Iran…, p. 153; Presidential Communication to Congress, “Agreement for Nuclear Cooperation.”.
(72) The White House, Office of the Press Secretary, "Press Briefing by Secretary of State Madeleine Albright and National Security Advisor Sandy Berger," 29 October 1997.
(73) Garver, China and Iran…, p.157.
(74)Ibid,p.185.
(75) Ibid,p.141.
(76) Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, “China's 11 May 1996 Pledge Not to Provide Assistance to Unsafeguarded Nuclear Facilities,”
http://cns.miis.edu/archive/country_india/china/may11.htm
(77) Medeiros, op.cit.l,pp. 79-81.
(78) Presidential Communication to Congress, “Agreement for Nuclear Cooperation.”
(79) Garver, China and Iran…,p.141.

(٨٠) الراوي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(81) John Garver, 'Is China playing a dual game in Iran?', Washington Quarterly (Winter 2011), pp. 75–88.

(82) John B. Alterman and John W. Garver, The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East (Washington: Center for Strategic and International Studies Press, 2008), p.19.

(٨٣) الراوي، المصدر السابق،ص١٥٢.

(٨٤) عزت شحرور، الصين والملف النووي الإيراني: ورقة تفاوضية أم رؤية إستراتيجية، في مجموعة مقالات تحت عنوان: مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة، منشورات مركز الجزيرة للدراسات –سلسلة التقارير المعمقة(٢)، أيار/مايس٢٠١٠، ص٢٦، متاحة على موقع مركز الجزيرة للدراسات.http://studies.aljazeera.net

(٨٥) المصدر نفسه، ص ص٢٦-٢٧.

(٨٦)بشير عبدالفتاح، الملف الإيراني في العلاقات الصينية-الأمريكية، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=32444&eid=165

(٨٧)محمد النعماني، المواقف الصينية من إيران و برنامجها النووي، مقال متاح على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

(٨٨) توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة دراسات (١٣)،(دمشق-٢٠١٠)، ص٤٨٦.

(٨٩) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية،منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، (بغداد-٢٠٠٨)، ص٤٣١.

(٩٠) للمزيد من التفاصيل. يُنظر: باكير، المصدر السابق؛ النعماني، المصدر السابق.

(٩١)عبد الفتاح، المصدر السابق.

(٩٢) نبيل السمان، القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مركز الأبحاث والتوثيق للنشر، (دمشق-د.ت)، ص١٠٧؛ علي حسين باكير، حسابات الصين في الملف النووي الإيراني، مقال متاح على الرابط الآتي: http:/www.alasr.ws/articles/view/7582

(٩٣)علاي، المصدر السابق،ص٤٣٠.

(٩٤)المصدر نفسه، ص٤٣١.

(95) Garver, China and Iran…,p.216

(96) Ibid,p.216.

(97) Ibid,p.217.

(٩٨) شحرور، المصدر السابق، ص٢٧.

(99) Alterman and Garver, op.cit, p.47.

(100)See: Zhao Hongwei ,The Relationship between China and Iran-Quantitative Research from the Angle of Politics, Economy, Trade, and Culture), Journal of Chongqing Technology and Business University - 2010,pp. 28-33.

(١٠١) شحرور، المصدر السابق،ص٣١.

(102)Wang Liping, Nuclear Security, Iran's Nuclear Problem, and China's Foreign Policy Strategic Choices Leadership Science, (June 2010),pp. 58-59.

(103) IAEA Divided On Iran Nuke Issue," China Daily, September 20, 2005; Lange Bach, Anna and Lars Oberg, and Jean Dupree, "The New IAEA Resolution: A Milestone in the Iran-IAEA Saga," Nuclear Threat Initiative, issue brief, International Atomic Energy, http://www.nti.org/ere.search/e369a.html ;

فضل طلال العامري، الطريق إلى الحرب: الحرب المحتملة بين أمريكا وإسرائيل ضد إيران وحلفاؤها، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (الجيزة–٢٠١١)، ص٥٠؛ عادل الجوجري، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة: المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، (دمشق–٢٠٠٦)، ص١٤٨.

(١٠٤) شحرور، المصدر السابق،ص ص٣١–٣٢.

(١٠٥) باكير، العلاقات الصينية...

(106) Andrea Stricker, "A Smuggler's Use of the US Financial System to Receive Illegal Payments from Iran,", Institute for Science and International Security, October 23,2009, http://www.isisnucleariran.org/assets/pdf/Limmt_Li_Fang_Wei_23Oct2009_update9Feb2011.pdf; Joby Warrick, "Nuclear ruse: Posing as toymaker, Chinese merchant allegedly sought US technology for Iran," The Washington Post, August 11, 2012;http://www.washingtonpost.com/world/national-security/nuclear-ruse-posing-as-toymaker-chinese-merchant-allegedly-sought-us-technology-for-iran/2012/08/11/f1c66

(١٠٧) الموقف الروسي الصيني في مجلس الأمن من الملف النووي الإيراني: موقف مرحلـــي أم تغير إستراتيجي، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.baath party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5 636:201202-13-09-55-47&catid=167&Itemid=1

(١٠٨) شحرور، المصدر السابق،ص٢٨.

(109) Alterman and Garver ,op.cit,, pp. 42–43.

(110)Ibid, p.47.

(111) Douglas,op.cit.,p.9.

(١١٢)هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية- عمّان،٢٠١٣، ص١٢٠.

(113)See: Chen Junhua, Analysis of the Characteristics and Strategic Orientation of Sino-Iran Relations in the New Era, World Regional Studies, (September 2009),pp. 110-118.

(١١٤) شحرور، المصدر السابق،ص٢٩.

(115) Jeffrey Reeves, Chinese Perspectives on Sino-Iran Relations, Small Wars journal ,http://www.Smallwarsjournal.com

(116) Liping, op.cit,p.59.

(117) Ibid, p.59.

(١١٨) النعماني، المصدر السابق؛ شحرور، المصدر السابق، ص٣١.

(١١٩) شحرور، المصدر السابق،ص٢٧.

(١٢٠) الخوالدة، المصدر السابق، ص١١٧.

(١٢١) عبد الفتاح، المصدر السابق؛ شحرور، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٢٢) شحرور، المصدر نفسه، ص٣١.

(123) Garver, China and Iran…, p. 164.

(١٢٤) النعماني، المصدر السابق.

(125) John carver, International Relations China-Iran Nuclear Question, China Research Center, Articles, Vol.8,No.3.Aug.2009,p.3.

(126) Maseh Zarif, Technology Sources for Iran‘s Nuclear Program, American Enterprise Institute. 24 July 2009. http://www.irantracker.org/nuclear-program/technology-sources-irans-nuclear-program

(127) carver, International Relations…,p.3;

شحرور، المصدر السابق،ص٣١.

(١٢٨) شحرور، المصدر نفسه، ص٢٧ وص٣١؛ النعماني، المصدر السابق.

(١٢٩) عبد الفتاح، المصدر السابق؛ شحرور، المصدر السابق،ص٣٢.

(130) Zarif, op.cit.

(١٣١) شحرور، المصدر السابق،ص٢٧.

(132) "China Expects Iran to Work with IAEA on Nuclear Issue," Xinhua, http://news.xinhuanet.com/english/2009-December 3, 2009, 12/03/content_12583778.htm

(١٣٣) شحرور، المصدر السابق ص٢٧.

(134)China calls for 'Stability, Solidarity' in Post-Election Iran," Xinhua, June 16, 2009;"Iran, China call for expansion of relations," Tehran Times, June 17, 2009, http://www.tehrantimes.com/Index_view.asp?code=196918

(١٣٥) شحرور، المصدر السابق، ص٢٩.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص٣٣.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص٣١.

(١٣٨) العقوبات على إيران وموقف الصين منها، مقال منشور في منتدى الأخبار(سلسلة شؤون سياسية) بتاريخ١٣ نيسان/ابريل٢٠١٠، متاح على الرابط الآتي:

http://vb.svalu.com/mwaextraedit2/ mwaextraedit2/ setting.js;

النعماني، المصدر السابق.

(١٣٩) نشرة أخبار الساعة(نشرة تحليلية يومية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية)، العدد(٤٤٠١) بتاريخ ٣ آب/اغسطس٢٠١٠، ص١١، في مجموعة مقالات منشورة تحت عنوان:التحدي الصيني، متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية،٢٠ آب/أغسطس٢٠١٠، سلسلة المتابع الإستراتيجي، متاحة على موقع مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الستراتيجية:

http://www.alkashif.org

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) شحرور، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٤٢) صحيفة الوفاق الالكترونية، السنة الثالثة عشرة، العدد(٣٦٤٧)، في ١٣حزيران/يونيو٢٠١٠، ص٢.

(١٤٣) باكير، العلاقات الصينية...

(١٤٤)فهد مزبان خزار الخزار، الأبعاد الستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية، مجلة دراسات إيرانية (مركز الدراسات الإيرانية)، جامعة البصرة، العدد(١٥)، أيار ٢٠١٢،ص١٢.

(١٤٥)الخوالدة، المصدر السابق، ص١٢١.

(١٤٦) نشرة أخبار الساعة (نشرة تحليلية يومية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية)، العدد(٤٤٠٤) بتاريخ ٨ آب/اغسطس٢٠١٠، ص٦، في مجموعة مقالات منشورة تحت عنوان:التحدي الصيني، متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية،٢٠ آب/أغسطس٢٠١٠، سلسلة المتابع الإستراتيجي، متاحة على موقع مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الستراتيجية:

http://www.alkashif.org

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.